

# التنافس الدولي في الخليج

## منذ بداياته إلى فرض الحماية البريطانية

د. عمر بن صالح بن سليمان العمرو (\*)

### المبحث الأول

#### الخليج في العصر الحديث

من المعروف أن تاريخ العالم الإسلامي في العصر الحديث ارتبط كثيراً بتاريخ ومصير الدولة العثمانية : الدولة التي حملت لواء الدفاع عن الأراضي الإسلامية ومقدساتها فترة طويلة من الزمن ، وبخاصة بعد أن نال سلاطينها شرف لقب الخلافة الإسلامية .

ونتيجة لذلك يمكن القول أن تاريخ العالم الإسلامي في العصر الحديث والمعاصر مر بحقتين تاريخيتين رئيسيتين :

الأولى منهما تبدأ مع بدايات العصر الحديث : وبالذات مع قيام الدولة العثمانية ، مروراً بضمها لمعظم بقاع العالم الإسلامي ، ومن ثم حملها لواء الدفاع عن ممتلكات الدولة الإسلامية . وتنتهي تلك الفترة بانتهاء الحرب العالمية الأولى التي دخلتها الدولة العثمانية وهي تتن بالعديد من الولايات والمشكلات الداخلية والخارجية التي جعلت العالم ينظر إليها على أنها الرجل المريض . تلك الحرب التي كانت ، فيما يبدو ، مسماراً مهماً وأخيراً دق في نعش الدولة العثمانية التي سقطت بعد ذلك بقليل لتقسم تركتها بين الدول الاستعمارية التي خرجت منتصرة في هذه الحرب العظمى .

(\*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك - كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة الإمام محمد بن

وتبدأ الفترة الثانية : بقيام عدد كبير من الدول والكيانات السياسية في بلدان العالم الإسلامي على أنقاض تلك الدولة من جانب ، وفي ظلال الزخم الاستعماري الهادر آنذاك من جانب آخر .

ولعل من المسلم به تاريخيا وجغرافيا أن منطقة الخليج في العصر الحديث تمثل ركنا من أركان العالم الإسلامي الكبير ، وبالتالي فإن ذلك يفترض أن يدخلها في نطاق تاريخ الدولة العثمانية بمراحلها التاريخية المختلفة ، خاصة خلال الفترة الذهبية لتلك الدولة الكبرى ، التي انتظم تحت لوائها معظم بقاع وشعوب العالم الإسلامي في آسيا وأفريقية وأوربا .

وبالرغم من كل ذلك إلا أن المتتبع لتاريخ الخليج وبلدانه يلحظ أن هذه المسلمات التاريخية وإن كانت قد انطبقت على تاريخ كثير من مناطق العالم الإسلامي ، فإنها لم تنطبق بتلك الدقة على تاريخ الخليج ، وذلك لارتباط تاريخ الخليج وبلدانه بعدد من الموضوعات والسمات والأحداث التي جعلت من التاريخ للخليج وبلدانه نمطا يختلف في مساره عن ذلك النمط التاريخي لبلدان العالم الإسلامي في العصر الحديث . وتأتي تلك القضايا والأحداث تحت محورين رئيسيين .

المحور الأول : طبيعة التكوين والتطورات السياسية التي شهدتها دول الخليج في تلك المرحلة .

والمحور الثاني : هو أحداث التنافس الاستعماري بين الدول الأوربية للسيطرة على منطقة الخليج ، تلك المحاولات والأحداث المتعاقبة التي جرت الدولة العثمانية إلى عدد من المحاولات العسكرية تصحبها جهود سياسية لإثبات الوجود في المنطقة . وكان من أواخرها التحركات العثمانية أمام النفوذ البريطاني في أواخر القرن التاسع عشر والتي انتهت أخيرا ، وبكل أسف ، بالإقرار بالتفوق البريطاني في المنطقة ، ذلك التفوق الذي كانت بوادره قد ظهرت قبل ذلك بمدة

طويلة منذ أن استطاعت بريطانيا التي استخدمت أسلوب العصا والجزر أو الترغيب والترهيب مع دول المنطقة ، أن تدخل دول المنطقة العربية الواحدة تلو الأخرى تحت مظلة الحماية ( أو الاستعمار ) البريطانى ، والذي استمر إلى مطلع الستينات من القرن العشرين حين فضلت بريطانيا سياسة الانسحاب التدريجى من المنطقة ، خاصة وقد اطمأنت ، فيما يبدو ، إلى ضمان استمرار ورعاية مصالحها الباقية فى الخليج بانتقال مقاليد الأمور فى المنطقة لغيرها من القوى الكبرى ، وهى الولايات المتحدة الأمريكية .

ولذلك فلعل من المناسب لدراسة تاريخ التنافس الدولى فى الخليج أن نتبع فى البداية التطورات السياسية لبعض بلدان المنطقة لمعرفة الأرضية التى تحرك الاستعمار وجال فيها ، لننتقل بعد ذلك إلى المحاور الأخرى من الدراسة والتى تهدف إلى تتبع جذور ذلك التنافس الاستعماري الأوربي وتطوره فى الخليج ، وموقف الدولة العثمانية من تلك التحركات الاستعمارية الأوربية فى المنطقة ، بدءاً بالغزو البرتغالى ، ومروراً بالغزو الهولندى ، والغزو الفرنسى . ثم ننتقل بعد ذلك إلى محور آخر فى هذه الدراسة ، نتبع من خلاله تطورات الغزو البريطانى فى الخليج ، لنعرف ، وبشكل مجمل ، كيف سارت بريطانيا فى تحركاتها وتنافسها مع الدول الأوربية الأخرى ، أو مع بلدان المنطقة ، إلى أن نصل بعد ذلك إلى المحور الأخير فى هذه الدراسة ، وهو المحور الذى سوف يساعدنا فى معرفة وتتبع العوامل المختلفة التى من خلالها استطاعت بريطانيا ، فى نهاية السباق الاستعماري ، أن تتفوق بل وتسيطر تماما على تلك الأوضاع الاستعمارية الملتهيبة ، خاصة بعد أن استطاعت بريطانيا بأساليبها المتعددة أن تفرض على دول الخليج الواحدة تلو الأخرى ما عرف بمعاهدة الحماية ، أو بالأحرى ما يمكن أن يسمى بمعاهدات ( الاستعمار المشروط ) على نحو ما سيأتى بيانه فى المباحث الآتية من هذه الدراسة بإذن الله تعالى .

## المبحث الثاني

### ملاحح التاريخ السياسى لبلدان الخليج

وفى هذا المبحث سنحاول أن نتتبع بعض ملاحح التطورات السياسية فى بلدان الخليج العربية منذ بداية حركة الاستعمار الأوربى فى المنطقة إلى أن خضعت هذه البلدان للحماية البريطانية . والهدف من هذا العرض التاريخى ليس الدراسة التفصيلية لتاريخ هذه التطورات السياسية فى المنطقة ، فهذه لها مواقعها الأخرى من الدراسات التاريخية المتخصصة ، وإنما الهدف من ذلك هو تكوين خلفية تاريخية أو تصور شامل للأوضاع الداخلية فى بلدان الخليج وتطوراتها السياسية لتعين الباحث على بسط أوضح للصورة العامة لبلدان المنطقة أمام القارئ، كى يسهل عليه تتبع المحاور الرئيسية الأخرى فى هذه الدراسة ، أى المحاور أو المباحث التى تتصل بتطورات التنافس الاستعمارى فى منطقة الخليج منذ بداياته إلى فرض الحماية البريطانية على بلدانه .

### أولاً : تاريخ عمان :

كانت عمان فى القرن الخامس عشر الميلادى تحكم من قبل الملوك النبهانيين، ثم تولى الحكم فيها أسرة اليعاربة التى برزت فى الساحة بوصول البرتغاليين إلى الخليج ومقاومة العمانيين لها . فبعد سلسلة من الحروب الأهلية استقر رأى العمانيين فى عام ١٠٣٤هـ / ١٦٢٤م على تولية ناصر بن مرشد اليعربى إماماً لعمان . وما أن استقرت الأمور له حتى أعلن الحرب على البرتغاليين ، حيث قاد عدداً من الحملات الناجحة إلا أنه لم يكمل المسيرة ، حيث انتقل إلى رحمة الله فى عام ١٠٥٩هـ / ١٦٤٩م ، قبل مدة قصيرة من قطف الثمرة وتحقيق الغاية<sup>(٣)</sup> .

ولم يأت عام ١٠٦٠هـ / ١٦٥٠م ، أى بعد حوالى سنة من وفاة ناصر بن مرشد إلا وقد طرد البرتغاليون من البلاد بفضل الحملات المتوالية التى قادها سلطان بن سيف ابن عم ناصر وخليفته فى الحكم<sup>(٤)</sup> .

ومنذ ذلك الحين انطلقت عمان فى حركة كبيرة لتطوير ودعم قوتها البحرية والتجارية . وتعاقب على الحكم فى عمان كل من بلعرب بن سلطان بن سيف الذى تولى فى أعقاب وفاة والده عام ١٠٨٧هـ / ١٦٧٦م ، والذى دخل فى حرب أهلية مع أخيه سيف فتوفى منتحراً عام ١١٠٤هـ / ١٦٩٢م ، فحل أخوه سيف مكانه فى الحكم منذ ذلك الحين إلى عام ١١٢٣هـ / ١٧١١م<sup>(٥)</sup> . وفى عهد الإمام سيف بلغت قوة عمان البحرية نروتها واستطاع العمانيون نتيجة لذلك أن يضموا بعض السواحل الشرقية فى أفريقية لتشكل بذلك النواة للدولة العمانية الكبرى<sup>(٦)</sup> .

وفى الوقت الذى كانت فيه عمان تتقدم وتتقوى وتتسع فإن هناك عوامل أخرى بدأت تعصف بالحكم العربى ، حيث دخل اليعاربة فى خلافات وحروب أهلية أدت إلى انقضاء حكمهم وقيام حكم عمانى آخر من قبل أسرة البوسعيديين<sup>(٧)</sup> . وكانت انطلاقة هذه الأسرة التى تحكم عمان إلى يومنا الحاضر قد بدأت على يد الإمام أحمد بن سعيد الذى حكم البلاد منذ عام ١١٥٤هـ / ١٧٤١م وظل فى الحكم إلى وفاته عام ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م<sup>(٨)</sup> ، لتدخل البلاد مرة أخرى فى صراع داخلى حول السلطة لم تستقر الأمور فيه إلا عام ١٢١٩هـ / ١٨٠٤م بتولى سعيد بن سلطان الذى استطاع أن يعيد للبلاد استقرارها ونفوذها ، والذى ظل يحكم البلاد قرابة نصف قرن وبالتحديد إلى وفاته عام ١٢٧٣هـ / ١٨٥٦م<sup>(٩)</sup> . وفى عهد السيد سعيد : « اتسعت رقعة الممالك العمانية ، وضمت فيما ضمنته زنجبار ، وأجزاء أخرى فى شرق أفريقية والساحل الجنوبى لفارس ، وقد حققت تجارة عمان فى شرق إفريقية ازدهارا ملحوظا كما تحولت عمان إلى سوق دولية ، ومنطقة تجارة حرة ، تقصدها السفن لنقل السلع والمنتجات منها إلى مناطق الخليج الأخرى»<sup>(١٠)</sup> .

وفى الوقت الذى كانت الدولة العمانية قد بلغت أوج مجدها فإن بوادر التدهور كانت تسرى فى داخل عمان ، حيث تضافرت عدة عوامل مختلفة أدت إلى ذلك ، مثل الخلافات العائلية ، والتدخلات الخارجية ، مما وضع على كاهل السيد

سعيد أعباء مالية كبيرة زادت من حالة التدهور في البلاد ، ودفعت بالسيد سعيد إلى محاولة كسب صداقة بريطانيا التي كانت سيدة الموقف في المحيط الهندي<sup>(١١)</sup> ، والتي بدأ نفوذها في عمان وفي غيرها من مناطق الخليج يزداد شيئاً فشيئاً ، خاصة وقد استفحلت الخلاقات الأسرية في عمان بعد وفاة السيد سعيد ، فانقسمت الدولة العمانية في عام ١٢٧٧هـ / ١٨٦٢م إلى شقين أسوي تحت زعامة ابنه ثويني وأفرقي تحت زعامة ابنه ماجد .

ولم يهنا ثويني بحكم البلاد كثيراً إذ تعرضت البلاد لموجة من الاضطرابات السياسية نتيجة للخلاقات الأسرية وللتدخلات الخارجية بجانب أحد أطراف النزاع ، وتوفي ثويني نتيجة لذلك إذ اغتيل عام ١٢٨٣هـ / ١٨٦٦م من قبل ابنه سالم الذي دخل هو الآخر في صراع مع عزان بن قيس الذي قتل هو أيضاً على يد تركي بن سعيد الذي تولى السلطة منذ عام ١٢٨٨هـ / ١٨٧١م إلى وفاته عام ١٣٠٥هـ / ١٨٨٨م ، حيث خلفه ابنه فيصل فاستمر في الحكم إلى وفاته عام ١٣٣١هـ / ١٩١٣م<sup>(١٢)</sup> .

وفي عهد فيصل دخلت عمان في اتفاقية الحماية مع بريطانيا في شعبان من عام ١٣٠٨هـ / مارس ١٨٩١م ، وهي المعاهدة التي قيدت عمان في علاقاتها الخارجية ، حيث « تحتم على السلطان وورثته وخلفائه ألا يتصرفوا بالتنازل أو الرهن أو البيع أو السماح باحتلال أي من أقاليم مسقط أو عمان أو توابعها .. إلا للحكومة البريطانية »<sup>(١٣)</sup> .

### ثانياً : مشيخات الساحل العماني :

يعتمد أساس التشكيل السياسي في الساحل العماني على حلفين قبليين كبيرين هما : حلف القواسم في القسم الشمالي ، وحلف بني ياس في القسم الجنوبي من المنطقة العربية المطلة على الساحل الغربي من الخليج والتي تعرف الآن بدولة الإمارات العربية المتحدة .

ويرجع أساس تلك التحالفات التي أفرزت هذه المجموعة من التشكيلات السياسية في منطقة الساحل العماني إلى عدد من العوامل هي باختصار : التحالفات العربية التي هبت وتناصرت لمقاومة الغزو البرتغالي في المنطقة . ثم انهيار ذلك الوجود الذي خلف فراغا سياسيا نتج عن عدم وجود قوى كبرى في المنطقة ، خاصة مع انهيار دولة اليعاربة ، واغتيال نادر شاه ، وعدم جدية الدولة العثمانية في السيطرة على المنطقة .

وأمام هذه العوامل ونتيجة لتلك التحالفات برز إلى الساحة عدد من التشكيلات السياسية التي اختص كل فريق منها بقسم معين من هذه المنطقة التي مرت بعدة أسماء اصطلاحية ، حيث عرفت مثلا بمشيخات الساحل العماني ، نسبة إلى موقعها الجغرافي ، كما عرفت كذلك بمشيخات الساحل المتصالح ، لمعاهدات التصالح التي عقدت فيما بينها تحت إشراف السلطات البريطانية في الخليج .

وتتكون هذه المشيخات أو الإمارات من سبع إمارات هي : أبو ظبي ، دبي ، والشارقة ، ورأس الخيمة ، وأم القوين ، وعجمان ، والفجيرة ، وقد شكّلت تلك المشيخات أو الإمارات في الساحل الشرقي للخليج المعروف بالساحل العماني ، أو ساحل المشيخات المتصالحه والتي توحدت فيما بينها سياسيا وإداريا بعد استقلالها لتشكل ما يعرف حاليا بالإمارات العربية المتحدة .

ويبدو أن الظروف الدولية المتشابهة قادت هذه المشيخات العربية إلى الوحدة الحالية ، إلا أن تحقيق ذلك لم يكن أمرا يسيرا ، حيث مر بعدد من المراحل التاريخية . وكانت المرحلة الأولى قد بدأت ، على ما يبدو ، عندما واجهت تلك المشيخات ظروفا سياسية متشابهة إلى حد كبير في علاقاتها المشتركة مع الدولة صاحبة النفوذ الأقوى في المنطقة ؛ وهي بريطانيا . ويأتى على رأس تلك الظروف تعرض تلك القوى إلى الضغوط البريطانية المتتالية والتي أجبرت هذه الوحدات

السياسية العربية في الخليج إلى الدخول الواحدة تلو الأخرى في فلك النفوذ ، ومن ثم في إطار الحماية البريطانية .

وكانت نقطة التحول الكبرى بالنسبة لمشيخات الساحل العماني في تاريخ علاقاتها مع بريطانيا قد بدأت في مطلع القرن التاسع عشر حين وجهت بريطانيا حملتين بحريتين كان الهدف منهما القضاء على قوة القواسم في رأس الخيمة القوة التي تأثرت كثيراً بدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، فجاهدت ضد الوجود البريطاني في الخليج ، وبلغت تلك الحملات ذروتها في نهاية العقد الثاني من القرن التاسع عشر حين قامت بريطانيا ، بحجة ضرب ما أسمته بالقرصنة ، بتوجيه ما يعرف بالحملة البريطانية الثالثة على القواسم ، وهي الحملة البحرية التي نتج عنها ضرب وإحراق وتدمير رأس الخيمة في بادرة أشبه ما تكون بتوجيه إنذار غير مباشر للغالبية الباقية من القوى العربية الأخرى في المنطقة لتبادر واحدة تلو الأخرى في الدخول بما يعرف بمعاهدة السلام العامة مع بريطانيا في عام ١٢٣٥هـ / ١٨٢٠م<sup>(١٤)</sup> .

وتطورت تلك العلاقات حين أشرفت بريطانيا على عقد معاهدات مشتركة بين تلك المشيخات بالدخول في معاهدات تصالح بحري فيما بينها تحت إشراف المقيم البريطاني ، بدأت بمعاهدة عام ١٢٥١هـ / ١٨٣٥م ،<sup>(١٥)</sup> ثم تطورت هذه المعاهدة إلى معاهدات صلح بحري لمدة أطول بلغت عشر سنوات . وفي عام ١٢٦٩هـ / ١٨٥٣م جددت المعاهدة بمعاهدة الصلح البحري الدائم والتي جاءت لتؤكد على بنود المعاهدات السابقة التي تعطي لبريطانيا الحق في الإشراف على العلاقات التعاهدية والمرجعية عند الخلافات بين مشيخات الساحل المتصالح ، ثم تلا ذلك عقد عدد من المعاهدات المتشابهة بين بريطانيا وبعض تلك المشيخات مثل معاهدات التلغراف وما سمي بمكافحة تجارة الرقيق وتشليم الغاصم ، وغير ذلك من المعاهدات التي في مجملها تصب في مصلحة الوجود البريطاني وتزيد من



عوامل تفوقه على منافسيه فى المنطقة . وتوجت بريطانيا معاهداتها مع مشيخات الساحل العمانى المتصالح فى مطلع العقد الأخير من القرن التاسع عشر حين قادتها الواحدة تلو الأخرى لتوقيع معاهدات الحماية البريطانية فى شعبان ١٣٠٩هـ / مارس ١٨٩٢م .<sup>(١٦)</sup> وهى المعاهدات التى أعطت بريطانيا حق الإشراف والسيطرة المطلقة على الشؤون الداخلية والسياسة والعلاقات الخارجية للمشيخات الموقعة عليها ، والتى ظلت بريطانيا بموجبها تدير هذه الشؤون إلى أن بدأت هذه الدول تنال استقلالها فى الستينات من القرن العشرين أى بعد حوالى سبعين عاما من الاستعمار البريطانى المغلف بطابع الحماية .

### ثالثا : تاريخ الكويت :

كانت الكويت تسمى القرين ، والقرين تصغير قرن ، والقرن هو التل أو الأرض العالية . والكويت تصغير كوت والكوت هو القلعة أو الحصن . ومن المتفق عليه تاريخيا أن القرين أو الكويت خضعت لنفوذ بنى خالد منذ أن انتزعوا السلطة فى شرق الجزيرة العربية من العثمانيين فى عهد براك بن حميد الذى تولى زعامة بنى خالد ما بين ١٠٨٠ - ١٠٩٣هـ / ١٦٦٩ - ١٦٨٢م . وفى ظل الأمن الخالدى ، نشأت الكويت ونمت ، بعد أن بنى فيها براك بن غرير كويته ، الذى اتخذ مصيفا<sup>(١٧)</sup> . كما طغى اسم الكويت منذ ذلك الحين على الاسم السابق للمنطقة . وتزامنت نشأة الكويت ونموها مع حركة نمو عدد من المدن الأخرى فى الخليج كانت هى الأخرى نواة لدول قامت فيما بعد .

ويعزو الدكتور أبو حاكمة ، فى دراسة تاريخية عن الكويت ، نمو الكويت وازدهارها إلى ثلاثة عوامل مشتركة لخصها بقوله : « أما العامل الأول : فهو ضعف الفرس والأتراك ، وانعدام نفوذ كل من الدولتين فى الخليج مما أتاح الفرصة للمدن الصغيرة النامية أن تتطور دون خوف من خطر قوة أكبر منها ، قد تتدخل

فى شئونها الداخلىة وتفرض عليها سلطانها ، وبذلك تحد من حرىتها فى الحركة والكسب والنمو .

أما العامل الثانى : فهو وقوع الكوىت فى منطقة النفوذ الخالدى فى شرق الجزيرة العربىة ، وقد رأىنا حرص بنى خالد على استتباب الأمن والسلام فى المنطقة حتى تزدهر التجارة . وازدهار التجارة كان بالطبع الركن الأساسى لنهضة الكوىت وتقدمها ... وأما العامل الثالث : فهو النشاط التجارى الملحوظ للشركات التجارىة الأورىة ، ونقل البضائع بحراً عن طريق الخلىج وبراً بالطرىق الصحرأوى . ولىس هناك أنى رىب فى أن الكوىت قد استفادت فائدة كبرىة من المساهمة فى هذه التجارة وقد بدأ أثر ذلك واضحاً فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر . « (١٨) .

وعلى العموم فقد ظلت الكوىت تحت سلطة بنى خالد منذ تأسيسها إلى منتصف القرن الثامن عشر حىن بدأ الضعف والخلاف والنزاع على السلطة ىدب فى عضد بنى خالد فخفت بذلك قبضتهم على القبائل والمدن الخاضعة لهم (١٩) . وكان انسلاخ الكوىت عن سلطتهم قد تم فى ١١٦٥هـ / ١٧٥٢م حىن اختار سكان الكوىت صباح الجابر من العتوب « وفق الطرىقة العربىة العشائرىة من لىدن أهل الكوىت لتصرىف شؤون المدىنة والفصل فىما قد ىقع بىن سكانها من خلاقات» (٢٠) .

### الكوىت تحت حكم آل صباح :

ىنسب آل صباح إلى صباح الجابر أول حكام الكوىت من العتوب ، والعتوب ىنسبون إلى قبىلة عنزة إحدى القبائل الكبرى فى الجزيرة العربىة ، وأطلق عليهم اسم العتوب لأنهم عتبوا ، أى ارتحلوا من مساكنهم فى الهدار قرب وادى الدواسر فى داخل الجزيرة العربىة إلى مناطق الخلىج . ومن العتوب كذلك آل خلىفة حكام البحرىن وغيرهم من الأسر المعروفة مثل الجلاهمة (٢١) . كما نسب إليهم بعض أفخاذ أخرى من القبائل العربىة التى تحالفت معهم وتصاهرت فشكلت ما ىعرف

تاريخيا بالعتوب<sup>(٢٢)</sup> . ولذلك يقول عنهم ابن سند في تاريخه : « بنو عتبة ولهم فى عنزة نسب . والذى يظهر أنهم متباينو النسب لم تجمعهم فى شجرة أم ولا أب ولكن تقاربوا فنسب بعضهم إلى بعض »<sup>(٢٣)</sup> .

وكانت هجرة العتوب من الهدار فى أواخر القرن الحادى عشر الهجرى ، الربع الأخير من القرن السابع عشر الميلادى ، ويعود السبب فى ذلك إلى السعى فى طلب الرزق ، وإلى الخلافات التى حدثت بينهم وبين الدواسر فأثروا الهجرة على البقاء . وكانت سواحل قطر هى المنطقة الأولى التى استقر فيها العتوب ، حيث أقاموا ما يقرب من ثلاثين عاما فى ظل قبيلة آل مسلم التى خاضعة هى الأخرى لنفوذ بنى خالد . وللتنافس الاقتصادى والسياسى مع آل مسلم اضطر العتوب إلى الهجرة شمالا إلى البصرة ثم إلى القرين حيث استقروا هناك منذ مطلع القرن الثامن عشر لتزايد نفوذهم تدريجيا خاصة مع ضعف بنى خالد .

وكان الاتفاق بين العتوب ( آل خليفة ، وآل الصباح ، والجلاهمة ) على أن يمتنوا حرفة التجارة والزراعة وتقسّم الأرباح فيما بينهم على أن يقوم فرع آل الصباح بأعمال الحكومة وفرع الجلاهمة بأعمال البحر فيما تسند التجارة لفرع آل الخليفة<sup>(٢٤)</sup> . ولذلك اختار العتوب صباح بن جابر حاكما عليهم عام ١١٦٥هـ / ١٧٥٢م . ويبدو أن ذلك يمثل الانطلاقة الحقيقية لتأسيس مشيخة آل صباح ، لا سيما وأن عبد الله بن صباح تسلم الزعامة خلفا لأبيه بعد وفاته فى عام ١١٧٥هـ / ١٧٦٢م ، مما أدى إلى هجرة الفرعين العتبيين الآخرين - آل خليفة وآل جلاهمة - إلى سواحل قطر مرة أخرى بحثا عن مصادر دخل أفضل وتحقيق مكاسب سياسية جديدة ، حيث تمكن فرع آل خليفة من تأسيس مشيختهم أو دولتهم على الساحل القطرى من الخليج حتى انتقلوا منه إلى البحرين الجزر فيما بعد ، ومن جهة أخرى فإن ذلك التطور فى العلاقات بين الأطراف الثلاثة ، جاء إيذانا غير مباشر لآل

صباح بالانفراد فى حكم الكويت التى استمرت تحت حكم أسرة آل صباح بدون انقطاع ، منذ ذلك الحين إلى يومنا الحاضر<sup>(٢٥)</sup> ، إذ تعاقب على الحكم فى الكويت منذ ذلك الوقت إلى يومنا الحاضر ثلاثة عشر حاكماً جميعهم من أسرة آل صباح ، إلا أن ستة منهم حكموا قبل فرض الحماية البريطانية وهم : صباح الأول ، وحكم من ١١٦٦-١١٧٨هـ/١٧٥٢-١٧٦٤م ، ثم عبد الله الأول بن صباح ، وحكم من ١١٧٨-١٢٣٠هـ/١٧٦٤-١٨١٥م ، ثم جابر الأول بن عبد الله وحكم من ١٢٣٠-١٢٧٦هـ/١٨١٥-١٨٥٩م ، ثم صباح الثانى بن جابر وحكم من ١٢٧٦-١٢٨٣هـ/١٨٥٩-١٨٦٦م ثم عبد الله الثانى بن صباح وحكم من ١٢٨٣-١٣١٠هـ/١٨٦٦-١٨٩٢م ثم أخوه محمد بن صباح وحكم من ١٣١٠-١٣١٤هـ/١٨٩٢-١٨٩٦م . وتلا الحاكم السادس سابع الحكام من آل صباح وهو أخوه مبارك بن صباح الذى حكم فى الفترة ما بين ١٣١٤-١٣٣٣هـ/١٨٩٦-١٩١٥م<sup>(٢٦)</sup> .

وخلال فترة حكم هؤلاء الحكام السبعة مرت الكويت بعدد من الأحداث السياسية ، والمعاهدات والعلاقات الخارجية التى يطول الحديث عنها ، والتى لا يتسع المقام للدخول فى تفصيلاتها ، وما يهمنا منها هو أن الكويت فى عام ١٣١٦هـ / يناير من عام ١٨٩٩م أى فى عهد الحاكم السابع من أسرة آل صباح وهو الشيخ مبارك الصباح دخلت فى معاهدة الحماية مع بريطانيا ، وهى المعاهدة التى أعطت بريطانيا رسمياً الحق المطلق فى الإشراف على الشؤون الداخلية والخارجية للكويت<sup>(٢٧)</sup> ، وذلك على غرار من سبقها من الدول الخليجية الأخرى . وقد ظلت بريطانيا فى الكويت على ذلك الحال إلى أن نالت الكويت استقلالها فى الستينات من القرن العشرين<sup>(٢٨)</sup> .

## رابعاً : البحرين في عهد آل خليفة :

سبق الحديث بأن آل خليفة كانوا أحد الفروع الثلاثة الرئيسية للعتوب الذين هاجروا من الجزيرة العربية إلى الخليج وشكلوا تحالفاً فيما بينهم ، الأمر الذي أدى إلى تأسيس مشيخة العتوب في القرين ( الكويت ) تحت زعامة صباح الجابر عام ١١٦٥هـ / ١٧٥٢م .

وينتمي آل خليفة إلى قبيلة عنزة وينسبون إلى خليفة بن محمد الذي كانت له زعامتهم في بداية نزولهم القرين . وفي عام ١١٢٠هـ / ١٧٠٨م توفي خليفة فانقلت الزعامة إلى ابنه محمد الذي كان صغير السن آنذاك فعاش في كنف عمه الشيخ صباح بن جابر ، وزوجه ابنته مريم التي أنجبت له ابنه خليفة بن محمد آل خليفة . وفي عهد محمد بن خليفة هاجر آل خليفة من الكويت إلى الزبارة على إثر خلافاتهم السياسية مع فرع الصباح ، والعداء مع كعب ، كما كان للعوامل الاقتصادية أثر في دفعهم إلى الهجرة واختيار الزبارة بالذات بحثاً عن مصادر دخل أفضل ، بالقرب من مغازات اللؤلؤ . وفي عهد محمد بن خليفة ازدادت الأسرة نفوذاً والمدينة اتساعاً ونمواً ، واستمر محمد في زعامته إلى أن توفي عام ١١٨٦هـ / ١٧٧٢م ، حيث خلفه ابنه الأكبر خليفة بن محمد . وفي عهد خليفة تضافرت عدد من العوامل الداخلية والخارجية مثل ، استقرار الأوضاع فيها ، وخراب البصرة ، ودعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، واضمحلال قوة بني خالد ، وغير ذلك من العوامل التي زادت من تقدم الزبارة وتطورها ، وفي الوقت نفسه أدت هذه التطورات إلى نشوب بعض الخلافات بين آل خليفة وجيرانهم في المنطقة.

وحين توفي الشيخ خليفة في رحلته للحج عام ١١٩٧هـ / ١٧٨٣م كان أخوه أحمد بن محمد آل خليفة الذي بويع في الإمارة من بعده قد نجح في ضم البحرين (الجزر) إلى الزبارة لتشكل بذلك دولة آل خليفة من الزبارة وما حولها من البر

المعروف ( بقطر ) ، إضافة إلى البحرين الجزيرة وما جاورها من جزر . وفى عهد الشيخ أحمد ( الفاتح ) بلغت الزبارة عصرها الذهبى ، وتوافد عليها رجال العلم والأدب ، وقصدها رجال المال والتجارة ، كما بلغت البحرين ( الجزر ) حالة من النشاط التجارى ، إذ سرعان ما أصبح للمهاجرين العرب أسطول تجارى ، وقاموا بعمليات نقل البضائع بين موانئ الخليج المختلفة . وقد فضل الشيخ أحمد الإقامة فى الزبارة واكتفى برحلة صيفية كل عام إلى الجزر . واستمر على ذلك إلى حين وفاته عام ١٢٠٩هـ / ١٧٩٤م حيث خلفه ابنه الشيخ سلمان الذى اتسم بالعدل والحزم ، فأحبته الرعية ، ودانت له القبائل . وقد انتقل بعائلته وحاشيته للإقامة فى البحرين - الجزيرة - منذ عام ١٢١٢هـ / ١٧٩٧م لينتقل بذلك مركز النقل فى الدولة إلى الجزر البحرينية على حساب البر القطرى<sup>(٢٩)</sup> .

وفى عهد الشيخ سلمان تعرضت البحرين لبعض الضغوط الخارجية ، خاصة من مسقط وبريطانيا ، واضطر البحرينيون - كغيرهم من بعض مشيخات الخليج الأخرى - إلى توقيع معاهدة السلام العامة مع بريطانيا فى ربيع الثانى من عام ١٢٣٥هـ / فبراير ١٨٢٠م ، وهى المعاهدة التى وضعت أسس الهيمنة البريطانية على المنطقة ، حين أعطت بريطانيا حق التفتيش والإشراف على السفن الخليجية ، ومتابعة المخالفين منهم بالقوة<sup>(٣٠)</sup> . وقد استمر الشيخ سلمان فى الحكم رسمياً إلى أن توفى عام ١٢٤٠هـ / ١٨٢٥م ، حيث خلفه الشيخ عبد الله بن أحمد الذى آلت إليه أمور الزعامة منذ أواخر عهد أخيه ، والذى استطاع أن يواصل حكم البلاد وسط عدد من الصعاب تمثلت فى محاولات أبناء أخيه انتزاع السلطة من يده ، كما تعرضت البلاد فى عهده لمحاولات جديدة من كل من مسقط وفارس ومحمد على باشا حاكم مصر - لبسط السيطرة على البحرين وفق مخططه الرامى لتكوين دولة كبرى ، وقد اضطر الشيخ عبد الله إلى الدخول فى اتفاقية مع محمد على رغم التحذيرات البريطانية له ، مما كلفه حكمه بعد ذلك حيث سعى البريطانيون إلى تـحـيـثـه عن الحكم واستبداله بشيخ آخر من آل خليفة ، وعن ذلك تقول المصادر

البريطانية : « إننا نعتبر أنفسنا بعيدين عن ود واحترام شيخ البحرين وسنكون سعداء بسماعنا أن جزيرته في حوزة شيخ آخر تربطه علاقة ودية معنا » (٣١) .

ووجدت بريطانيا فرصتها في الخلاف الذي نشأ بين الشيخ عبد الله وبين محمد بن خليفة فقامت باصلاء ناره لتحقيق هدفين : الأول: إسقاط الشيخ عبد الله . والثاني : إضعاف البحرين وبالتالي إتاحة الفرصة لبريطانيا لمزيد من التدخل في شؤون البحرين وفرض مزيد من التعهدات . وبناءً على ذلك وقفت بريطانيا إلى جانب محمد بن خليفة في نزاعه مع الشيخ عبد الله الذي اضطر بعد عدد من المعارك مع خصمه إلى مغادرة البلاد وبالتالي انفرد الشيخ محمد بن خليفة بالسلطة منذ عام ١٢٥٨ هـ / ١٨٤٢ م . ومع ذلك فإن الشيخ عبد الله لم ييأس واستمر في محاولاته استعادة السلطة ، ورغم وفاته عام ١٢٦٥ هـ / ١٨٤٩ م فإن النزاع استمر على السلطة بين الشيخ محمد وبين أبناء الشيخ عبد الله ، ولم يتوقف إلا عام ١٢٨٠ هـ / ١٨٦٣ م وبوساطة من الحاكم السعودي الإمام فيصل بن تركي (٣٢) .

ونتيجة لتدخل عدد من الأطراف في شؤون البحرين مثل بريطانيا ، والدولة العثمانية ، وفارس عادت الصراعات السياسية إلى الساحة في البحرين من جديد ، وأسفر عام ١٢٨٥ هـ / ١٨٦٨ م عن تطورات من أبرزها دخول البحرين في اتفاقية مع بريطانيا أعطتها مزيد من حق التدخل في شؤون البحرين ووضععت النواة لاتفاقيات الحماية فيما بعد ، وانسلاخ قطر عن البحرين ، والصراع على السلطة بين الأخوين محمد بن خليفة وعلي بن خليفة ، ذلك الصراع الذي أدى إلى مقتل الأخير عام ١٢٨٦ هـ / ١٨٦٩ م . وكان أن تدخلت بريطانيا مباشرة في العام نفسه ، فقامت بنفي عدد من زعماء البحرين وعلي رأسهم الشيخ محمد بن خليفة ومن ثم العمل على تنصيب الشيخ عيسى بن علي حاكماً على البحرين (٣٣) .

وخلال عهد الشيخ عيسى بن علي الذي استمر إلى عام ١٣٥١ هـ / ١٩٣٢ م استطاعت بريطانيا أن تطلق يدها في شؤون البحرين ، خاصة بعد أن نجحت في

توقيع معاهدتي الحماية البريطانية عام ١٢٩٨هـ / ١٨٨٠م وعام ١٣٠٩هـ / ١٨٩٢م<sup>(٣٤)</sup> . وهي على غرار معاهدات الاستعمار المبطن بستار الحماية التي وقعتها بريطانيا مع غالبية بلدان الخليج في تلك الفترة ، والتي أعطت بريطانيا منذ ذلك الحين حق الهيمنة والإشراف الكامل على الشؤون الداخلية والخارجية لدولة البحرين التي لم تتحرر من قيودها إلا في الستينات من القرن العشرين حين نالت استقلالها وفق سياسة بريطانيا العامة في الخليج<sup>(٣٥)</sup> .

### خامساً : تاريخ قطر :

كانت الأراضي القطرية ، كما مر بنا عند الحديث عن تاريخ العتوب في الكويت وفي البحرين ، هي المقر الذي استقر فيه العتوب قبل انطلاقهم للكويت ، كما كانت الأراضي التي استقر فيها آل خليفة في بداية تأسيس دولتهم بعد ذلك . وكانت السواحل القطرية كذلك هي المراكز التي انطلق منها آل خليفة لضم الجزر البحرينية إلى دولتهم تلك . وظلت الحواضر القطرية تحت سيادة آل خليفة لتشكل جزءاً مهماً وكبيراً من دولتهم حتى بعد استقرارهم في جزر البحرين ونقل مقر الحكم إليها ، حيث عين آل خليفة آل ثاني حكاماً لهم في قطر .

وترجع أسرة آل ثاني حكام قطر إلى فرع من قبيلة الوهبة ، والتي هي في الأصل من تميم ، وقد هاجر آل ثاني من بلدة اشيقر في إقليم الوشم بنجد إلى الأراضي القطرية في أوائل القرن الثاني عشر الهجري ، واستقروا في البداية في الرويس ، ثم في الزبارة ، وانتهى بهم المقام في الدوحة حيث انتقلت إليهم زعامتها في منتصف القرن تقريباً . ويرجع وصولهم لتلك المكانة إلى مركزهم المالي الذي نجم عن اشتغالهم بتجارة اللؤلؤ ، من تحركاتهم السياسية التي اكتسبوا من عملهم وكلاء لآل سعود في جمع الزكاة من بعض القبائل هناك ، ثم عملهم حكاماً على قطر من قبل آل خليفة<sup>(٣٦)</sup> .



واستمر آل ثاني يحكمون قطر باسم آل خليفة متحينين الفرصة للاستقلال بحكم المنطقة وتأسيس إمارة خاصة بهم ، خاصة مع تنامي مركزهم الاجتماعي والسياسي في المنطقة في ظل انشغال آل خليفة عن السواحل القطرية وشؤونها على إثر الخلافات الداخلية فيما بين زعماء أسرة آل خليفة في البحرين .

ونتيجة لتلك الزعامة المتنامية وتطلع آل ثاني إلى الانسلاخ بقطر عن البحرين، شهد عام ١٢٨٣هـ / ١٨٦٧م والعام الذي يليه بعض الأحداث السياسية التي عجلت بذلك وحسمت الأمر لصالح آل ثاني . فمع اشتداد حدة النزاع ، وبعد أن ظلت ترقب الوضع لفترة أزهدق خلالها الكثير من الدماء بين المسلمين ، تدخلت بريطانيا وفرضت على الفريقين عدداً من الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدت عام ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م ، ومن أبرزها الاتفاقية بين قطر وبريطانيا ، والاتفاقية بين البحرين وقطر<sup>(٣٧)</sup> ، وكان من نتائج تلك الاتفاقيات إعطاء قطر الصفة الرسمية للانسلاخ عن البحرين واعتبارها دولة منفردة منذ ذلك الحين<sup>(٣٨)</sup> .

وظل الشيخ محمد بن ثاني الذي وقع الاتفاقيات المذكورة والذي أنشأ الدولة الجديدة لقطر حاكماً على الدولة إلى قبيل وفاته بسنتين ، وبالتحديد إلى عام ١٢٩٥هـ / ١٨٧٨م ، حيث خلفه في الحكم ابنه الشيخ جاسم ، الذي يقول عنه الدكتور عبد العزيز المنصور في أحد الدراسات التاريخية التخصصية عن قطر : بأنه يمثل «روح الصلابة في الإصرار على تحقيق خلق إمارة قطر أمام الصراعات الدولية والمحلية ، فتاريخه هو في الحقيقة تاريخ قطر من خلال تاريخ شعبها وقبائلها والقوى المؤيدة لها»<sup>(٣٩)</sup> .

وقد استمر الشيخ جاسم في حكم قطر ، بالرغم من تقدمه في السن ، إلى وفاته عام ١٣٣١هـ / ١٩١٣م ، حيث خلفه في الحكم ابنه الشيخ عبد الله الذي يبدو أنه لم يكن على درجة حزم والده إذ استطاعت بريطانيا في عهده أن تحقق ما لم تصل إليه من نفوذ في عهد والده<sup>(٤٠)</sup> . وفي عهد الشيخ عبد الله بن جاسم

اضطرت قطر إلى الدخول في معاهدة الحماية البريطانية في عام ١٩١٦م<sup>(٤١)</sup> ، وهي على غرار معاهدات الحماية التي كانت بريطانيا قد فرضتها على بقية بلدان الخليج العربية ، وبمعنى آخر فقد كانت هي المعاهدة التي أطلقت يد بريطانيا في استعمار قطر من خلال السيطرة على الشؤون القطرية الداخلية والخارجية متظللة بستار الحماية ، التي استمرت إلى السبعينات من القرن التاسع عشر ، حين نالت قطر استقلالها على غرار ما جرى آنذاك في بلدان الخليج الأخرى<sup>(٤٢)</sup> .

## المبحث الثالث

### تطورات التنافس الدولي في الخليج

بعد التعريف على مجمل تاريخ الأوضاع السياسية وتطوراتها في بلدان الخليج في العصر الحديث والمعاصر حتى فرض الحماية البريطانية عليها ، سنتتبع بالدراسة في هذا المبحث جنور التنافس الدولي في الخليج وتطوراته منذ بداياته إلى أن استطاعت بريطانيا أن تعلن تفوقها من خلال فرضها معاهدات الحماية مع بلدان الخليج العربية .

وحرصاً من الباحث على التسلسل والحصر التاريخي للموضوع ، قدر الإمكان ، فسوف نتبع في هذه الدراسة تتبع المحاولات الاستعمارية الأوربية مرتبة بحسب تدرجها التاريخي ، بدءاً بالغزو البرتغالي ، ومروراً بالغزو الهولندي ، والفرنسي ، ثم انتهاء بالغزو البريطاني في مراحلته الأولى ، مع الإشارة إلى أن تداخل الأحداث وترابطها قد يستدعي كسر هذه القاعدة من حيث التدرج التاريخي أو الالتزام الموضوعي ، خاصة حينما يكون الحديث عن بعض المواقف العثمانية من تلك المحاولات الاستعمارية الأوربية للخليج ، أو حينما يكون الحديث عن بعض المحاولات أو المواقف الأوربية من الغزوات والمحاولات الاستعمارية المنافسة لها .

### البرتغاليون والخليج :

بالرغم من أن عدداً من المصادر والدراسات الأوربية تشير إلى أن البرتغاليين استهدفوا من رحلة فاسكو دي جاما ، ومن غيرها من الرحلات البرتغالية المتشابهة التي جاءت قبلها أو جاءت بعدها ، الإسهام في حركة الكشف الجغرافية، التي يدعون بأنها تمثل حركة علمية تهدف إلى إثراء الإنسانية بالمزيد

من المعلومات عن العالم الذي نعيش فيه<sup>(٤٣)</sup> ، إلا أن الأحداث والشواهد التاريخية التي أعقبت تلك التحركات تدل على غير ذلك ، وتثبت أن البرتغاليين استهدفوا من تحركاتهم هذه غايات أبعد من ذلك الهدف الظاهري . ذلك أنه يبدو أن تحركاتهم خارج أوروبا وصوب الشرق كانت بداية لمرحلة جديدة فيما يعرف باسم نيول الحروب الصليبية ، حيث وضعت تلك التحركات البرتغالية المسار الجديد لتلك الانطلاقة الاستعمارية الصليبية الأوربية الموجهة ضد العالم الإسلامي آنذاك ، والتي انتهت بتكبير بلدان العالم بقيود الاستعمار عبر مرحلتين من مراحل الاستعمار ، سميت الأولى الاستعمار القديم ، وهي المرحلة التي برزت فيها البرتغال كواحدة من أعتى قواها الأوربية ، وسميت الثانية بمرحلة الاستعمار الجديد التي برزت فيها قوى أوربية أخرى كان لها نصيب الأسد من أوطان العالم الإسلامي العريض .

ومن خلال الشواهد التاريخية فإن الأهداف البرتغالية ، في مرحلة الاستعمار القديم ، يمكن إيجازها بعدد من الأهداف المحصورة بين الأهداف الصليبية ، والاستعمارية السياسية ، والاقتصادية .

أما الأهداف الصليبية فقد برزت حين اعتبر البرتغاليون أنفسهم جنوداً للصليب في محاربة المسلمين ، والتتسيق في ذلك بينهم وبين نصارى الحبشة ، والدعوة لنشر التصير في أراض جديدة ، وإصرارهم على تثبيت شارة الصليب في سائر المباني التي يقيمونها أو يستولون عليها ، والتماسهم من البابا أن يسميهم سادة الفتح لبلاد الكفار ( المسلمين ) ، وقيامهم بالتمثيل بمن يقع في أيديهم من أسرى المسلمين برسم شارة الصليب على أجسادهم ، وجذع أنوفهم ، وبقر بطون الحوامل ... إلى غير

ذلك من الأعمال التي تدل في مجملها على تطرف الروح الصليبية التي كانت توجه تلك التحركات البرتغالية في ذلك الوقت<sup>(٤٤)</sup> .

كذلك برزت الأهداف الاستعمارية السياسية من خلال بعض التطبيقات العملية التي تدل على تخطيط البرتغاليين للاستقرار الطويل في المناطق التي توجهوا إليها ، مثل إنشاء القواعد والقلاع الحربية فيها ، وإنشاء منصب نائب الملك في الهند عام ٩١١هـ / ١٥٠٥م في خطوة مهمة لتأسيس امبراطورية برتغالية استعمارية في آسيا وأفريقية<sup>(٤٥)</sup> .

أما الأهداف الاقتصادية فتتضح من حرص البرتغاليين على ضرب المسلمين، بالسعى لإيجاد طرق تجارية جديدة تغنيهم عن الطرق التجارية التقليدية بين الشرق والغرب والتي كانت تقع تحت سلطة المسلمين ، كذلك حرصهم على الإفادة من موارد الشرق ، خاصة تجارة التوابل التي كانت تمثل التجارة الراجحة في ذلك الوقت<sup>(٤٦)</sup> .

وقد نجح البرتغاليون في تحقيق كثير من أهدافهم تلك ، خاصة حينما توجهوا تحركاتهم بعبور طريق رأس الرجاء الصالح لينفتح الطريق أمامهم للوصول إلى أطراف العالم الإسلامي في الشرق بعيداً عن قلب العالم الإسلامي ودفاعاته ، وعلى تلك الأسس كانت تحركات البرتغاليين في الخليج خطوة مرحلية مهمة في حركتهم الاستعمارية الكبرى في مشرق العالم الإسلامي . منتقلين من مكان إلى آخر .

وقد اعتبر نجاح البرتغاليين في السيطرة على هرمز عام ٩١٣هـ / ١٥٠٧م نقلة مهمة في تاريخ الغزو البرتغالي للمنطقة ، نظراً لأهميتها السياسية والاستراتيجية والاقتصادية<sup>(٤٧)</sup> ، حيث اتخذها البرتغاليون مقراً لإدارة شؤونهم في الخليج وقاعدة للانطلاق إلى مناطق الخليج الأخرى<sup>(٤٨)</sup> التي بدأت تتساقط الواحدة تلو الأخرى أمام الزحف البرتغالي الذي لم يتوقف إلا عام ٩٤٥هـ / ١٥٣٨م ،

حين تحتمت المواجهة بينهم وبين العثمانيين لتدخل المنطقة فى مرحلة تاريخية جديدة من مراحل الصراع الدولى فى الخليج<sup>(٤٩)</sup> .

### العثمانيون والبرتغاليون فى الخليج :

كانت دولة سلاطين المماليك قد حملت لواء الدفاع عن بلاد العالم الإسلامى فى بعض مناطق التحركات البرتغالية فى العالم الإسلامى ، لا سيما فى منطقة البحر الأحمر . وقد أدت تلك الؤوقات المملوكية دوراً فاعلاً فى صد المحاولات البرتغالية للوصول إلى المناطق الواقعة بالقرب من المقدسات الإسلامىة فى الحجاز ، ولذلك كان لسقوط دولة المماليك عام ٩٢٣هـ / ١٥١٧م أصداءً بعيدة فى شتى أنحاء العالم الإسلامى تخوفاً من وقوع المسلمين فريسة فى أيدي النصارى . ويبدو أن تلك المخاوف سرعان ما تبددت حينما فرض العثمانيون أنفسهم على الساحة قوة رئيسة لحمل لواء الدفاع عن أراضى المسلمين ومقدساتهم ؛ بل وحمل لواء الجهاد إلى داخل أوربا الصليبية ليصل الإسلام وممتلكاته إلى أراض جديدة لم تكن ضمن ممتلكات المسلمين من قبل<sup>(٥٠)</sup> .

فى شرق العالم الإسلامى كان سقوط دولة المماليك تكليفاً وإذناً للعثمانيين أن يواصلوا دور المماليك وأن يتولوا أمر الدفاع عن مقدسات المسلمين وأراضيتهم ، خاصة وقد دانت لهم بلاد الشام ومصر والحجاز وبعض مناطق اليمن . وكانت المواجهة بين الطرفين قد تمت فى البداية فى مناطق البحر الأحمر ، إلا أن طبيعة الصراع واستراتيجياته الحربىة تطلبت أن لا يتوقف العثمانيون عند ذلك الحد ، بل إن المصلحة كانت تقتضى متابعة فلولهم شرقاً . وهكذا كانت المواجهة الحقيقية بين العثمانيين والبرتغاليين فى الخليج قد حدثت عام ٩٤٥هـ / ١٥٣٨م حينما جهز السلطان العثمانى أسطولاً ضخماً بقيادة سليمان باشا حاكم مصر الذى تابع البرتغاليين فى البحر الأحمر ثم تعقبهم فى الخليج إلى أن وصل بالقرب من مسقط<sup>(٥١)</sup> .

وشهدت الساحة بعد ذلك مرحلة كرف و فر بين العثمانيين والبرتغاليين ، لم تحسم فيها الغلبة لأى منهما ، وإن كان من ثمارها تعطيل المد البرتغالى إلى شمال الخليج وحصره فى نطاق قواعد ومناطق محدودة من الخليج ، وإعلان كثير من الحكام المحليين فى الخليج ولاءهم للسلطان العثمانى الذى خلع عليهم لقب سنجق بك<sup>(٥٢)</sup> .

وبمعنى آخر فإن تلك التحركات العثمانية فى الخليج وإن لم تكن حاسمة فى مسألة الصراع العثمانى البرتغالى إلا أنها كانت تمثل المسمار الأول فى نعش الوجود البرتغالى فى الخليج الذى بدأ يتضاءل بعد ذلك شيئاً فشيئاً، خاصة بعد حالة الوهن التى أصابت البرتغاليين بعد أن خضعت البرتغال لأسبانيا عام ١٥٨٠م<sup>(٥٣)</sup> .

وقد استمرت حالة الضعف البرتغالى تتزايد يوماً بعد يوم إلى أن انتهى الوجود البرتغالى فى الخليج بسقوط قاعدتهم فى هرمز عام ١٠٣١هـ / ١٦٢٢م على إثر التحالف الإنجليزى الصفوى<sup>(٥٤)</sup> ، الأمر الذى أدى إلى تغير مراكز القوى وأدخل المنطقة مرحلة تاريخية جديدة من مراحل التنافس الدولى فى الخليج زاد من حدتها دخول أطراف أخرى جديدة مثل الهولنديين والفرنسيين الذين خاضوا مرحلة صراع على السيادة ضد الإنجليز .

### الهولنديون والخليج :

لم يتح تخلص الإنجليز من البرتغاليين الفرصة لهم بالانفراد على الساحة فى الخليج ، فى الوقت الذى كانت البوادر تشير إلى نهاية البرتغاليين فإنها من جانب آخر كانت تعلن عن قدوم قوة أوربية عاتية ، وكان الهولنديون هم هذه القوة الذين دلفوا إلى ساحة الصراع بكل قوة .

فبعد انتهاء السيطرة الأسبانية على هولندا عام ١٠٠٤هـ / ١٥٩٥م اتجه الهولنديون لتطوير بلادهم لتكون دولة بحرية وتجارية كبرى<sup>(٥٥)</sup> . وكان من ذلك

تأسس شركة الهند الشرقية الهولندية The Dutch East India Company عام ١٠١٠هـ/١٦٠٢م . وطبقاً لقانون التجارة الهولندي فإن التجارة الهولندية في الشرق كانت مقصورة على تلك الشركة التي أصبحت المنافس الرئيسي للبرتغاليين في تجارة التوابل في الشرق<sup>(٥٦)</sup> . وعن طريق شركة الهند الشرقية الهولندية انطلق الهولنديون في الخليج حيث أنشأوا محطة تجارية في بندر عباس عام ١٠٣٤هـ / ١٦٢٥م ليدخلوا في مرحلة تنافس مع الإنجليز الذين كانوا قد دخلوا إليها حديثاً<sup>(٥٧)</sup> .

وعلى الرغم من حدة التنافس الهولندي الإنجليزي في بندر عباس إلا أن المركز الهولندي كان أكثر فعالية ونجاحاً من المركز الإنجليزي ، مما أعطى الهولنديين فرصة في التوسع في تجارة التوابل من الشرق الأقصى في الوقت الذي لم تحقق الشركة الإنجليزية فيه نجاحاً مماثلاً<sup>(٥٨)</sup> . وتعزو المصادر الإنجليزية تلك النجاحات الهولندية في الشرق عموماً وفي الخليج خاصة إلى استخدام الهولنديين أسلوب الترغيب والترهيب . وهكذا دفع الهولنديون رشوة لاستمالة السلطات المحلية، ودفعوا أعلى الأثمان لشراء السلع الفارسية في محاولة لسحب البساط من تحت أقدام الإنجليز . وفي الوقت نفسه استخدم الهولنديون أسلوب القوة لفرض بعض الشروط التجارية من جانب آخر مما اضطر الشاه إلى الموافقة على شروطهم التي كان من أبرزها رخصة شراء الحرير في أي جزء من فارس مع تصديره معفاً من الجمارك<sup>(٥٩)</sup> . وقد ساعدهم في تطبيق تلك السياسات الدعم القوي من الحكومة الهولندية على عكس الحكومة الإنجليزية التي يبدو أنها تركت الشركة الإنجليزية تعتمد على نفسها في تلك المرحلة<sup>(٦٠)</sup> .

ونتيجة للتفوق الهولندي في فارس اضطر الإنجليز إلى مغادرة بندر عباس والرحيل إلى البصرة ، ولم يأت عام ١٠٥٩هـ/١٦٤٩م إلا وكان النفوذ الهولندي في الخليج قد بلغ أعلى درجاته . وتوج الهولنديون موقفهم بطرد البرتغاليين من مسقط عام ١٠٦٠هـ/١٦٥٠م ، وبانتصاراتهم على الساحة الأوربية في حروبهم



مع الإنجليز عام ١٠٦٣هـ / ١٩٥٣م ، مما أصاب التجارة الإنجليزية في الخليج بشلل شبه تام جعلهم يفكرون في البحث عن موطئ قدم آخر بعيداً عن الهولنديين .

وعلى العموم لم يتمكن الإنجليز من النهوض من تلك الصدمة والتخلص من حالة الضعف أمام الهولنديين إلا بقدم الفرنسيين إلى الساحة ليعود بذلك التوازن النسبي مرة أخرى بين الدول الأوروبية سواء في أوروبا أم خارجها ، وليدخل الخليج مرحلة تاريخية أخرى جديدة من مراحل التنافس الأوربي للسيطرة على ذلك الإقليم<sup>(٦١)</sup> .

ومع تزايد الصراع الحربي بين فرنسا من جهة وهولندا وأسبانيا من جهة أخرى وفقدان الفريق الأخير قطعاً عديدة من أساطيله التي دمرها الفرنسيون ، اضطر الهولنديون إلى الارتقاء في أحضان الإنجليز وعقدوا معهم معاهدة سلام في عام ١٠٨٥هـ / ١٦٧٤م لتوحيد الجهود أمام الفرنسيين<sup>(٦٢)</sup> . ولم يأت عام ١١٠١هـ / ١٦٨٨م إلا وقد أصبحت المصالح الهولندية في أوروبا خاضعة للمصالح الإنجليزية ، وبدأ الهولنديون بذلك يفقدون مراكز نفوذهم في الخليج تدريجياً لصالح شركة الهند الشرقية الإنجليزية<sup>(٦٣)</sup> . واعتبرت الزيارة التي قام بها الشاه لمقر الوكالة الإنجليزية في أصفهان عام ١١١١هـ / ١٦٩٩م تتويجاً محلياً وإقراراً بالتفوق الإنجليزي على الهولنديين<sup>(٦٤)</sup> ، لا سيما بعد أن فشل الهولنديون في إقناع الشاه بالقيام بزيارة مماثلة لمقر وكالتهم في بندر عباس ، بل زاد الطين بلة حين أمر بإيقاف العمل في بناء القلعة الهولندية التي كانت تحت الإنشاء آنذاك<sup>(٦٥)</sup> .

وهكذا فقد تكاثرت الصعاب على الهولنديين بعد ذلك ، وبدأوا ينزحون تدريجياً عن المنطقة ويركزون وجودهم في جزيرة خارج خاصة ، فنجحوا في عقد اتفاقية استتجار لها مع حاكم ميناء ريق ، وبنوا قلعة فيها استعداد لمرحلة طويلة من الإقامة فيها . وشرع الهولنديون بعد ذلك في نقل معظم نشاطاتهم ووكالاتهم في

الخليج إلى الجزيرة ، ووضعوا خططاً طويلة المدى لمسح هوية الجزيرة العربية وتركيبها السكانية بالعمل على توطين عدد من العوائل الصينية فيها<sup>(٦٦)</sup> . وبالرغم من كل ذلك إلا أن الهولنديين اضطروا في النهاية إلى مغادرة الجزيرة والخليج نهائياً في عام ١١٧٩هـ / ١٧٦٥م ، والتوجه إلى مناطق شرق آسيا لعجزهم عن الوقوف أمام تحركات السلطات المحلية ، وضعفهم أمام النفوذ الإنجليزي المتزايد في المنطقة ، خاصة وأن المردود الاقتصادي من تلك النشاطات الهولندية في خارج لم يكن ليغطي النفقات التي أنفقت على تأمين الاستقرار<sup>(٦٧)</sup> وباضمحلال الوجود الهولندي وقبلة البرتغالي انحصر التنافس الأوربي في الخليج بين القوتين الكبريين فرنسا وإنجلترا ، فدخلنا في مرحلة صراع كانت الغلبة في النهاية للإنجليز على نحو ما سيأتي تفصيله لاحقاً .

### الفرنسيون والخليج :

عند مقارنة فرنسا بالدول الاستعمارية الأوربية الأخرى كالبرتغال وإنجلترا وهولندا فإننا نجدنا قد تأخرت نسبياً في إقامة علاقات مع الشرق عامة والخليج خاصة . ذلك أن المحاولات الفرنسية الأولى لم تفلح في إقامة شركة تجارية للشرق على غرار الشركتين الإنجليزية والهولندية<sup>(٦٨)</sup> ، ولذلك ظل النشاط الفرنسي في الخليج والمحيط الهندي في بداياته محصوراً في بعض المناورات الشخصية المنبعثة من روح التنصير ، وإن كانت لا تخلو من بعض الأهداف السياسية<sup>(٦٩)</sup> .

وفي عام ١٠٧٥هـ / ١٦٦٤م تأسست شركة الهند الشرقية الفرنسية بناءً على مرسوم أصدره لويس الرابع عشر استجابة لنصيحة وزير ماليته كولبرت<sup>(٧٠)</sup> . ومن خلال هذه الشركة انطلق الفرنسيون في نشاطاتهم

الرسمية فى الشرق . وكانت مدغشقر المحطة الرئيسية الأولى للفرنسيين فى تحركاتهم تلك ، حيث اتخذوها قاعدة بعد أن غيروا اسمها إلى دوفين . ومن هناك أرسل الفرنسيون بعثات إلى فارس حصلوا من خلالها على بعض الحقوق التجارية ، مثل التصريح بافتتاح وكالة فرنسية فى بندر عباس عام ١٠٧٨هـ / ١٦٦٧م وحق الإعفاء من الرسوم التجارية لمدة ثلاث سنوات<sup>(٧١)</sup> . وبالرغم من ذلك فقد ظل النشاط الفرنسى محدوداً ، ويصف أحد التقارير حالة الفرنسيين فى بندر عباس آنذاك بقوله : « الفرنسيون فى هذا الميناء كشأنهم فى كل مكان آخر ليس لهم عمل يعملونه ، ولولا ما يحصل عليه مترجمهم هناك من ربح من تجارة الهند لما استطاعوا تدبير قوتهم ..»<sup>(٧٢)</sup> .

وكان من أسباب ضعف الفرنسيين الموقف الأوروبى الموحد ضدهم داخل أوروبا ؛ وما تم من حلف بين هولندا وإنجلترا مما أدى إلى تدهور الأوضاع الفرنسية ليس فى أوروبا فحسب بل وفى مناطق وجودها خارج أوروبا مثل الخليج ، لدرجة أنهم اضطروا إلى إغلاق وكالتهم فى بندر عباس عام ١١٣٥هـ / ١٧٢٢م<sup>(٧٣)</sup> .

واستمر نشاط الفرنسيين محدوداً إلى أن أعيد افتتاح الوكالة الفرنسية فى بندر عباس فى عهد نادر شاه عام ١١٤٨هـ / ١٧٣٥م حينما استطاعت فرنسا أن تسترد أنفاسها ، وأن تحيى نشاطاتها التجارية عقب الخسائر التى لحقت بها . ورغم الامتيازات التى أعطيت للفرنسيين فى بندر عباس إلا أن نشاطهم كان محدوداً . ويعود السبب فى ذلك إلى تحالف الهولنديين والإنجليز ضدهم خوفاً من منافستهم فى المنطقة<sup>(٧٤)</sup> .

وبعد أن استقرت أحوال الفرنسيين في بندر عباس بدأوا في مد نشاطهم إلى غيرها من مناطق الخليج ، فافتتحوا وكالة تجارية في البصرة تزامناً مع افتتاح قنصليتهم فيها عام ١١٥٢هـ / ١٧٣٩م<sup>(٧٥)</sup> . ويبدو أن الوضع في البصرة لم يكن أحسن حالاً منه في بندر عباس لدرجة أن المقيم الفرنسي في البصرة قد اضطر لترك وظيفته في الميناء حين تأخرت مخصصاته المالية عام ١١٦٠هـ / ١٧٤٧م ، ولم يتم تعيين مقيم بدلاً عنه إلا في عام ١١٦٩هـ / ١٧٥٥م<sup>(٧٦)</sup> . وفي تلك الفترة كان التنافس الأوربي في الخليج على أشده ، حيث بلغ حد الصراع الحربي بين تلك الدول . وكان ذلك انعكاساً لحالة التنافس بين هذه الدول داخل أوروبا نفسها فلم تكن حرب السنوات السبع مثلاً والتي اشتعلت بين فرنسا وإنجلترا عام ١١٧٠هـ / ١٧٥٦م قاصرة على ساحات القتال في أوروبا بل توسعت لتشمل ممتلكات ومناطق نفوذ البلدان خارج أوروبا بما في ذلك منطقة الخليج<sup>(٧٧)</sup> .

ومن أمثلة ذلك ما حدث في بندر عباس عام ١١٧٣هـ / ١٧٥٩م حينما قامت أربع قطع من الأسطول الفرنسي متسترة بالأعلام الهولندية بالهجوم على الوكالة الإنجليزية في بندر عباس وأجبرتها على الاستسلام بموجب معاهدة وقعت بين الطرفين<sup>(٧٨)</sup> ، مما اضطر الإنجليز إلى نقل وكالتهم إلى البصرة في العام نفسه<sup>(٧٩)</sup> . وكان خروج فرنسا خاسرة في حرب السنوات السبع يعني قلب الموازين مرة أخرى لصالح بريطانيا . حيث تنازلت فرنسا بموجب اتفاقيات الصلح عن سائر ممتلكاتها في الهند لصالح بريطانيا .

وبعد أن استقرت الأحوال في فرنسا وأفاقت من صدمتها عادت من جديد للعمل على استرداد ما فقدته من ممتلكات ، وأخذوا يعدون العدة

ويضعون الخطط لرحلة الإنجليز عن تلك الممتلكات والحلول مكانهم . وكانت الخطة الفرنسية ترمي إلى استرداد مناطقهم في الهند باعتبارها مفتاح الشرق ولب كنوزه . وجرت الخطة على البدء في المناطق التي تعتبر مفتاحاً للهند<sup>(٨٠)</sup> .

وكانت الخطوات العملية لذلك قد بدأت بالعمل الجدى على إقامة العلاقات الفرنسية العمانية ، وكانت التحركات الفرنسية تتم عن طريق قنصلها في بغداد ووكلائها في جزر المورشيوس<sup>(٨١)</sup> . ولحرص الفرنسيين على توطيد العلاقات مع مسقط فقد بادروا إلى تقديم اعتذارهم لعمان حينما ساءت العلاقة بين الطرفين عام ١١٩٥هـ / ١٧٨١م إثر حادثة احتجاز السفينة الفرنسية في مسقط<sup>(٨٧)</sup> .

وهكذا سار الفرنسيون في محاولاتهم لإرساء قواعدهم في الخليج تدريجياً وبأساليب هادئة كي لا تثير منافسيهم الإنجليز . وفاز الفرنسيون عام ١١٩٩هـ / ١٧٨٥م بعقد اتفاقية تجارية مع مسقط أتاحت للفرنسيين فتح وكالة تجارية لهم فيها<sup>(٨٢)</sup> في الوقت الذي رفض السلطان العماني طلباً إنجليزياً مماثلاً . ويفسر بعض المؤرخين قبول سلطان مسقط عقد الاتفاقية وفتح الوكالة بأن المردود التجاري المتوقع سيكون لصالح عمان حيث اشترط أن يكون امتياز نقل البضائع بين الخليج والمستعمرات الفرنسية مقصوراً على السفن العمانية<sup>(٨٤)</sup> .

ومع ازدياد التنافس الدولي بين بريطانيا وفرنسا ونشوب حرب جديدة بينهما عام ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣م زادت فرنسا من تعلقها بالخليج ونظرت إليه نظرة جديدة باعتباره قاعدة مهمة في حالة قيامها بحملة على الهند ؛ الدرّة البريطانية في الشرق . وفي الوقت الذي أرسلت بعثة إلى فارس لاكتشاف

المزيد عن الطرق إلى الهند قامت فرنسا بإنشاء قنصلية لها في مسقط ، وعينت للمنصب بوشمان وهو أحد الجغرافيين الذين كانوا على اطلاع بالعالم العربي وبالطرق إلى الهند . وجاء في التعليمات إليه :

« إن قنصلية مسقط إنما أنشئت للتجسس على حركة الإنجليز في الهند بدراسة الأحوال الداخلية في هذه البلاد ، وكذلك دراسة الطرق التي يمكن أن يستخدمها غزو فرنسي للشرق»<sup>(٨٥)</sup> .

ويبدو أن بوشمان فشل في مهمته حينما عجز عن الوصول إلى مسقط. ويعود السبب في ذلك إلى مروره بالأستانة لاستئذان العثمانيين في أمر تعيينه<sup>(٨٦)</sup> ، ومن ثم تأخره في الوصول إلى مسقط قبل الحملة الفرنسية النابليونية على مصر والتي أدت إلى ردود فعل العالم العربي والإسلامي ضد فرنسا والفرنسيين ألقت بظلالها على تحركات بوشمان<sup>(٨٧)</sup> ، وكان أقصى ما تمكن بوشمان من تحقيقه هو الفرار من حلب إلى مصر<sup>(٨٨)</sup> . أما عن الخطوة الفرنسية باستطلاع الطرق إلى الهند عبر فارس فلم تسفر هي الأخرى عن نتائج إيجابية تذكر عدا بعض التوصيات التي قدمها أفراد البعثة إلى الحكومة الفرنسية ، مثل توصيتهم باستخدام السفن الفرنسية لنقل البضائع في الخليج ، والتوصية بنقل الممثل الفرنسي من بغداد إلى البصرة للإشراف على العمليات التجارية في الخليج عن قرب ، والتوصية بتجنب تنفيذ أية عمليات حربية في جزيرة خارج لعزلتها<sup>(٨٩)</sup> .

وهكذا يمكن القول باختصار أن تلك التحركات الفرنسية في الشرق عامة وفي الخليج خاصة لم يكتب لها الثبات ولا النجاح . ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود في المقام الأول إلى التحركات الإنجليزية ضد الفرنسيين في الشرق والتي كان لها دور ليس في إفشال تلك التحركات

الفرنسية في الخليج فحسب بل وفي تثبيت الأقدام الإنجليزية في الخليج على نحو ما سيأتى تفصيله لاحقاً .

### بريطانيا والخليج :

ارتبط تاريخ العالم الإسلامى فى العصر الحديث فى كثير من المواقع بالوجود البريطانى ، حيث شكل الغزو البريطانى لبلدان العالم الإسلامى ، بصوره المختلفه ، الكثير من الأحداث والتغيرات الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية ، والتي تركت ، فى مجملها ، بالتضافر مع عوامل أخرى داخلية وخارجية ، أثراً بارزاً على تاريخ كثير من بلدان العالم الإسلامى فى العصر الحديث ، بل ربما كان ذلك الأثر ظاهراً على الهوية الإسلامية والعربية لهذه البلدان ، الأمر الذى قادهم فى آخر المطاف إلى أن يصبحوا أمة ممزقة مهانة ، تتبع فى ذيل الأمم بعد أن كانوا فى يوم من الأيام هم قادة الركب فى العالم .

وتعتبر منطقة الخليج أولى مناطق العالم العربى ، فى جسم الأمة الإسلامية ، التى عملت بريطانيا على إخضاعها . وقد تنوعت وتطورت المصالح البريطانية فى الخليج يوماً بعد آخر ، مما جعلها تصر على البقاء فى المنطقة أطول مدة ممكنة ، وتستमित فى سبيل ذلك ، إلى أن اضطرت فى النهاية أن تغلب مصلحة الانسحاب على مصلحة البقاء ، ومن ثم فلا غرابة أيضاً إن كانت منطقة الخليج هى آخر منطقة فى البلدان العربية انفرج عنها هذا الكابوس ولو ظاهرياً .

وعلى العموم فإن التحركات الإنجليزية الاستعمارية تعود إلى وقت مبكر فى العصر الحديث ، وبالتحديد إلى عام ١٩٩٧هـ / ١٥٨٨م حينما حققت إنجلترا انتصاراً حريياً على الأسطول الأسباني فى معركة الأرمادا

التي حققت للإنجليز قدراً كبيراً من الأمن القومي لينطلقوا بعد ذلك في مرحلة المغامرات والنشاط البحري والتجاري شرقاً وغرباً<sup>(٩٠)</sup> .

وكانت التحركات البريطانية في الشرق خلال تلك المرحلة قد بدأت على شكل تحركات شخصية يقوم بها بعض التجار في مناطق الهند ، ويبدو أن تلك الخطوات كانت عديمة الفائدة ، إذ لم تؤد إلى نتائج تذكر في تثبيت النفوذ الإنجليزي إلا في مطلع القرن السابع عشر ، أي بعد تأسيس الشركة الإنجليزية الشرقية<sup>(٩١)</sup> .

ففي عام ١٠٠٩ هـ / ٦٠٠ م توج الإنجليز خطواتهم في الشرق بتأسيس شركة الهند الشرقية الإنجليزية بموجب مرسوم ملكي من الملكة اليزابيث Elizabeth كان عبارة عن وثيقة رسمية تمنح الشركة الحق المطلق في احتكار التعامل التجاري في الشرق للشركة باسم & The Governor Company of Merchants of London Trading to The East Indies<sup>(٩٢)</sup> « رئيس وأعضاء شركة لندن للتجار المتاجرين في جزر الهند الشرقية » . وهي ما عرف اصطلاحاً باسم « شركة الهند الشرقية الإنجليزية »<sup>(٩٣)</sup> . ومنذ ذلك الحين انطلقت الشركة تحت حماية أسطولها الخاص بها ودخلت في تنافس محموم في الشرق مع من سبقها أو من لحقها من الدول الأوروبية الأخرى المنافسة ، لترعى المصالح البريطانية في تلك المناطق بمختلف مستوياتها الاقتصادية والسياسية ، وتتوسع ميادينها في آسيا بحيث أصبحت هي الممثل والراعي الرسمي لمصالح بريطانيا خلال قرنين ونصف ، أي خلال القرنين السابع والثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر .

وكانت الهند هي الميدان الأول للتنافس الإنجليزي البرتغالي في الشرق ويبدو أن بداية النهاية للبرتغاليين قد بدأت حين استطاع الإنجليز أن يمتدوا



لأنفسهم وأن يضعوا لهم موطن قدم قوية فيها ، خاصة حينما نجحوا فى تأسيس وكالة لهم فى سورات عام ١٠٢٢هـ / ١٦١٣م<sup>(٩٤)</sup> . ومن سورات فى الهند انطلقت التحركات الإنجليزية فى الخليج بحثاً عن الأسواق والموارد الاقتصادية . وبدأت العلاقات الرسمية بين الشركة وحكومة فارس عام ١٠٢٥هـ / ١٦١٦م حينما أصدر الشاه فرماناً أعطى الإنجليز ، ممثلين بالشركة ، الحق بتأسيس وكالة لهم فى جاسك<sup>(٩٥)</sup> ، ثم فى أصفهان وشيراز عام ١٠٢٦هـ / ١٦١٧م ، ومنذ ذلك الحين أخذ الإنجليز يعملون على تثبيت أقدامهم فى المنطقة ، ودخلوا فى سبيل ذلك فى صراع مع القوى الأوروبية الأخرى التى سبقتهم إلى المنطقة ، مثل البرتغاليين والهولنديين ، والقوى التى لحقتهم فيها مثل الفرنسيين ، وقد سبق الحديث عن جزء من أحداث تلك المرحلة عند الحديث عن أوضاع البرتغاليين والهولنديين فى الخليج . كما دخل الإنجليز فى الوقت نفسه فى صراع آخر مع القوى المحلية فى الخليج بشقيه الفارسى والعربى . ولم ينته القرن التاسع عشر إلا وقد استطاع الإنجليز أن يتفوقوا على جميع تلك القوى الدولية منها والمحلية وأن يكونوا أصحاب السيادة فى الخليج لا سيما وقد نجحوا فى إجبار القوى المحلية الواحدة تلو الأخرى على توقيع معاهدات الحماية مع بريطانيا ، تلك المعاهدات التى سميت من جانب آخر بالمعاهدات المانعة لأنها أقرت المنطقة أمام القوى الدولية الأخرى وحصرت السيادة فيها للبريطانيين وحدهم .

## المبحث الرابع

### السيطرة البريطانية على الخليج

#### أولاً : دوافع السيطرة وعوامل النجاح في فرضها :

لم يكن التفوق البريطاني في الخليج وليد الصدفة أو نابعاً من فراغ ، بل أن ذلك كان ثمرة للتخطيط والعمل المتواصل من البريطانيين لتحقيق تلك الغاية ، وقد ساعدهم لبلوغ أهدافهم عدد من الأمور التي تراوحت ما بين عوامل كانت دافعة للبريطانيين على الإصرار والمضي قدماً في سبيل تحقيق أهدافهم ، أو عوامل أخرى يسرت لهم التفوق على تلك القوى ومن ثم تحقيق السيطرة على الخليج .

· وكان من أبرز تلك العوامل : تنوع المصالح البريطانية في الخليج وتجديدها ، وتفوق القوة البحرية لبريطانيا مع استخدام أسلوب الترغيب والترهيب ، وحسن وضبط التنظيم الإداري البريطاني في الخليج ، وضعف الجبهة الداخلية وتنازعها مع استخدام سياسة فرق تسد ، وفشل الدول الاستعمارية الأخرى ، ضعف الدولة العثمانية في الخليج ، ثم أخيراً نجاح بريطانيا في سياسة التحالفات وعقد المعاهدات .

وسنعرض فيما يلي لهذه العوامل وأثرها في نجاح بريطانيا في تحقيق أهدافها في السيطرة على منطقة الخليج .

#### ١ - تنوع المصالح البريطانية وتجديدها في الخليج :

كان تنوع وتجدد المصالح البريطانية في الخليج عاملاً مهماً من العوامل التي دفعت بريطانيا في التوجه إلى الخليج ومن ثم دفعتها إلى الإصرار على تحقيق التفوق والاستقرار فيه لفترة طويلة لرعاية تلك

المصالح المتنوعة والمتجددة . وقد تركزت المصالح البريطانية فى البداية  
بجانبين :

الجانب الأول : جانب اقتصادى يتمثل فى رغبة البريطانيين الإفادة من  
أسواق منطقة الخليج وما حولها فى تسويق المنتجات التى كان البريطانىون  
يتاجرون بها ، أو استغلال ما فى منطقة الخليج من مقدرات وموارد  
اقتصادية فى ذلك الوقت ، والتى يأتى فى طبيعتها اللؤلؤ والحريير .

وكان الجانب الثانى فى ذلك الوقت هو الجانب الأمنى الاستراتيجى  
والذى يتمثل فى حرص بريطانيا على حماية الهند وهى درة التاج البريطانى  
فى الشرق ، وذلك باتخاذ الخليج خطا دفاعيا متقدما للدفاع عن ممتلكاتها فى  
الهند ؛ أى اعتبار الخليج الخط الذى يجب أن تتكسر عنده أية محاولة دولية  
منافسة للوصول إلى الهند درة المستعمرات البريطانية .

وعلى مدى القرن التاسع عشر تضاعفت أهمية هذين العاملين السابقين  
وأضيف إليهما عامل آخر لا يقل عنهما أهمية ، وهو الموقع الاستراتيجى  
المهم للخليج بالنسبة للمصالح البريطانية المتجددة فى تلك الفترة ، وبخاصة  
حين أصبح الخليج بسواحله حلقة مهمة وخيارا عمليا وحيدا فى السلسلة  
التلغرافية ؛ الذى تستطيع بريطانيا من خلاله أن تصل مستعمراتها فى الشرق  
بالوطن الأم بريطانيا بشبكة من الاتصالات التلغرافية التى نشطت بريطانيا  
فى مدها آنذاك ، فعمدت إلى عقد عدد من المعاهدات الخاصة بالتلغراف  
وحماية منشآته مع عدد من دول المنطقة . وبالإضافة إلى ذلك فقد ازدادت  
أهمية الخليج للبريطانيين قبيل نهاية القرن مع تطور وسائل النقل البحرى بعد  
استخدام السفن البخارية فى النقل .

وأمام هذه المتغيرات والمستجدات ولمواكبة التطورات كانت التحركات البريطانية متجددة في محاولة واضحة منهم لاستغلال موانئ الخليج وبعض الجزر الخليجية مستودعات ومحطات لتزويد السفن البخارية بالفحم ، كما أصرت بريطانيا على التمسك في موقفها المتفوق في الخليج ، وعقدت معاهدات جديدة تحقق تلك المصالح وتضمن تسييرها ، مثل اتفاقيات التلغراف واتفاقيات الحماية وغيرها .

وفي القرن العشرين أضيف إلى تلك العوامل السابقة عوامل أخرى جديدة ضاعفت من إصرار بريطانيا على التمسك بزمام الأمور في الخليج ، والرفض القاطع لمحاولات التدخل الدولية من جديد ، والوقوف بحزم أمام تلك المحاولات الدولية باتخاذ أى موطئ قدم في الخليج ، وكان على رأس تلك العوامل الجديدة العامل الاقتصادي باكتشاف النفط وإنتاجه في الخليج ، والعامل الاستراتيجي حين أصبح الخليج منطقة ترانزيت مهمة في طرق المواصلات الجوية بين الشرق والغرب ، وأمام تلك العوامل المتجددة والمتنوعة لم يكن مستغرباً أن تصر بريطانيا على البقاء في الخليج أطول فترة ممكنة وأن يكون الخليج آخر المناطق العربية التي نزع عنها الاستعمار البريطاني ولو ظاهرياً .

### ثانياً : فشل الدول الاستعمارية الأخرى :

قيل في الأمثال : « مصائب قوم عند قوم فوائد » . وسبق القول أن دولاً أوروبية استعمارية أخرى نافست بريطانيا في محاولات السيطرة على المنطقة ، مثل البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين ، ورأينا أن الفشل في الاستقرار في المنطقة واستعمارها كان ملازماً لتلك الدول الأوروبية ، مقارنة بالنجاح الذي حققه البريطانيون فيما بعد .

ويبدو أن فشل تلك الدول الاستعمارية في سياساتها في الخليج كان عاملاً مهماً في تحقيق التفوق البريطاني في الخليج ، حيث كانت فائدة بريطانيا في هذا الجانب مزدوجة ؛ فمن ناحية كان فشل الدول الأوربية الأخرى في السيطرة والاستقرار في الخليج قد أتاح فرصة أكبر لبريطانيا لتواصل سياستها المرسومة والراسخة في السيطرة على المنطقة .

ومن جانب آخر فإن سياسة العنف والبطش التي صاحبت تحركات بعض تلك الدول في المنطقة قد ولد لدى القوى والشعوب المحلية شعوراً بالكراهية والنفوذ ضد الدول الأوربية الأخرى ، وهذا بدوره جعل الفرصة متاحة أمام بريطانيا للدخول في أحلاف واتفاقيات مع القوى المحلية ، ليس رغبة في البريطانيين بقدر ما كانت محاولة منهم للتخلص من حالات الجور والظلم التي تعرضوا لها من تلك الدول الأوربية الأخرى .

وعلى صعيد آخر في مجال التنافس الأوربي وحركات الصراع بين هذه الدول ، يبدو أن آثار الصراع في الميدان الأوربي بين هذه الدول قد انعكست على سير الأوضاع العامة في المستعمرات الأوربية خارجها . فالصراع الحربى بين فرنسا وهولندا وأسبانيا في أواخر القرن السابع عشر كان يصب في مصلحة بريطانيا التي استطاعت أن تعيد توازنها في الخليج بعد أن أصبحت المصالح الهولندية في أوربا خاضعة للمصالح الإنجليزية ، مما جعل الهولنديين يفقدون مراكزهم في الخليج تدريجياً لصالح الإنجليز .

وكذلك فإن خروج بريطانيا منتصرة في حرب السنوات السبع مع فرنسا ( ١٧٥٦ - ١٧٦٣م ) مثلاً ، كان له دور في تفوق بريطانيا في المشرق ، حيث تنازلت فرنسا بموجب معاهدات الصلح الموقعة في باريس عن جميع ممتلكاتها في شبه الجزيرة الهندية<sup>(٩٦)</sup> .

وهذا بدوره زاد من قوة البريطانيين فى الخليج ، حيث خلا الميدان لهم تدريجيا لإحكام قبضتهم عليه نتيجة لضعف القوى الأوربية الأخرى المنافسة لهم ، وهكذا فإن أى تفوق للبريطانيين فى أوربا كانت آثاره تظهر سريعا على مسرح الأحداث فى المناطق التى كانت تتنافس عليها القوى الأوربية خارج أوربا .

### ثالثا : قوة بريطانيا البحرية :

اعتمدت بريطانيا فى تحركاتها الاستعمارية عامة على قوتها البحرية ، ولذلك كانت مستعمراتها إما مناطق بحرية أو شواطئ قريبة من البحار . وعن ذلك يقول بسمارك ؛ أحد القادة الألمان : « إن لبريطانيا جيشا لو أرسلت إليه الشرطة الألمانية لاعتقلته ، هذا فى الوقت الذى كانت بريطانيا تسيطر بأساطيلها على العالم » (٩٧) .

ويبدو أن الخليج لم يكن بمعزل عن هذا التميز والنهج الحربى البريطانى بحكم طبيعته الجغرافية ، حيث كان لبريطانيا منذ أن اتجهت إلى الخليج فيلق بحرى دائم فى الخليج . وكان أمر هذا الفيلق مسئولاً عن الدفاع عن المصالح البريطانية فى الخليج وما حوله بشكل أو آخر عن طريق المقيم البريطانى فى الخليج أمام حكومة الهند البريطانية وبالتالي أمام الأسطول الهندى البريطانى ، أو أمام الأسطول الملكى البريطانى وبالتالي أمام الحكومة المركزية فى لندن (٩٨) .

ومن خلال استعراض مسيرة الصراع فى الخليج سواء بين القوى الاستعمارية نفسها أو بين هذه القوى والقوى المحلية ، يمكن القول بأن المصالح والنفوذ البريطانيين كانا يمثلان انعكاسا واضحا لمدى القوة البحرية البريطانية فى الخليج سلبا وإيجابا ، وأن البحرية البريطانية كان لها دور فى

ترجيح النفوذ البريطاني في الخليج في كثير من الأحداث ، وبالتالي فقد كان لها الكلمة الفصل في فرض النفوذ البريطاني في الخليج حين اضطرت القوى المحلية إلى الرضوخ للضغوط البريطانية وتوقيع معاهدات الحماية معها في ظل تواجد القوة البحرية البريطانية وضغوطها<sup>(٩٩)</sup> .

#### رابعاً : التنظيم الإداري البريطاني في الخليج :

كان للتنظيم الإداري لأجهزة الحكم والسياسة البريطانية في منطقة الخليج دور مهم في متابعة التخطيط والتنفيذ لتسيير السياسات البريطانية الرامية إلى تحقيق المصالح البريطانية في الخليج وبالتالي النجاح في فرض هيمنتهم على المنطقة .

وكان على رأس الهرم الإداري البريطاني في حكم هذه المنطقة نيابة عن الحكومة البريطانية في لندن أو في الهند ما يعرف اصطلاحاً باسم «المقيم البريطاني» أو «المعتمد البريطاني» الذي كان يدير الشؤون البريطانية من خلال ما يعرف اصطلاحاً باسم «المقيمة البريطانية» التي اتخذت من بوشهر على الساحل الفارسي للخليج موقعاً لها منذ عام ١٧٦٣م وظلت في موقعها إلى أن انتقلت إلى البحرين في عام ١٩٤٧م<sup>(١٠٠)</sup> .

ونظراً للمهام الإدارية والسياسية التي اضطلع بها المقيم ، فقد أطلق عليه بعض المؤرخين ( الملك المتوج في الخليج ) دلالة على ما كان يتمتع به من مركز سياسي وحربي وإداري كبير<sup>(١٠١)</sup> . وقد توزع وتغير ارتباط المقيم البريطاني إدارياً بالجهات الرسمية البريطانية بين فترة وأخرى ، تبعاً للتطورات الاستعمارية البريطانية ، وصدى أيضاً لتغير المصالح البريطانية سواء في الهند أو في الخليج ، ففي فترات ارتباط المقيم البريطاني في الخليج بالأجهزة البريطانية في الهند ، وفي أحيان أخرى بالحكومة المركزية في لندن ، منتقلاً بين عدد من أجهزتها المختلفة ، مثل وزارة الخارجية ، ووزارة المستعمرات ، ووزارة الهند وغيرها .

أما من الناحية العسكرية فقد تنوعت علاقة المقيم بين الأسطول البريطاني في الهند والأسطول البريطاني في لندن . كما كانت ، في الوقت نفسه ، للمقيم البريطاني علاقات وارتباطات رسمية ، وتعاون وتتسيق مستمر مع الأجهزة البريطانية الرسمية المشابهة في طهران ، وبغداد ، والبصرة ، وعدن ، والقاهرة . إضافة إلى ذلك فقد كان للمقيم ارتباط بالأجهزة البريطانية المحلية المنتشرة في بلدان الخليج ، وتتلخص هذه الرابطة ، في قيام المقيم بالإشراف المباشر على إدارة هذه المكاتب البريطانية في بلدان الخليج حيث كان يتبع للمقيم عدد من الأجهزة والوكالات البريطانية أو الوطنية التي انتشرت في بلدان الخليج المختلفة والتي كانت تخضع لإشراف المقيم المباشر وإدارته وتكمل المهام الملقاة على عاتقه في هذه البلدان كجزء مهم من مسؤوليته الكبرى والأعم ، وهي القيام على رعاية المصالح البريطانية المتنوعة والمتجددة في المنطقة<sup>(١٠٢)</sup> .

### خامسا : ضعف الجبهة الداخلية وتنازعها :

من خلال ما سبق الحديث عنه في المبحث الثاني من هذا البحث عن تطورات التاريخ السياسي لبلدان الخليج خلال القرنين الثامن والتاسع عشر الميلادى يلحظ بأن التنازع والصراع بين البلدان بعضها بعضا ، أو النزاع بين القيادات داخل البلد الواحد كان سمة ظاهرة من سمات تاريخ المنطقة . كما لوحظ كذلك بأن الصراع الداخلى كان سببا رئيسيا فى الجبهة الداخلية وتفتتها فى وجه القوى الاستعمارية ، وعلى رأسها الاستعمار البريطانى الذى حقق من وراء ذلك خطوات واسعة للتمكين لنفسه فى الخليج .

ومما يبدو من تتبع تاريخ الوجود البريطانى وتحركاته فى المنطقة أن الساسة البريطانيين أفادوا من هذه الظاهرة فائدة كبيرة ووظفوها فى سبيل تمكين أقدامهم فى منطقة الخليج وزادوا فى إسعار نارها عن طريق سياسة « فرق تسد » التى



أجادوا رسم خططها وأحسنوا تنفيذ خيوطها بين القوى المحلية على مختلف مستوياتها .

وسنكتفى هنا بإيراد بعض الأمثلة التي توضح أثر هذا العامل ودوره في تمكين البريطانيين من التسلل إلى المنطقة ومن ثم ترسيخ أقدامهم فيها وفرض هيمنتهم عليها بعد ضرب القوى المحلية بعضها ببعض أو استغلال الخلافات فيما بينها بالوقوف إلى جانب طرف ضد الآخر في سبيل ضمان تحقيق المصالح البريطانية في المنطقة .

فمن الأمثلة على ذلك وقوف السلطة في عمان إلى جانب البريطانيين في حملاتهم ضد رأس الخيمة منذ مطلع القرن التاسع عشر إلى أن ضربت رأس الخيمة ووقعت معاهدة السلام العامة عام ١٨٢٠م . وكان الدافع وراء ذلك الموقف العماني الرغبة في كسب ود البريطانيين للوقوف إلى جانبهم في صراعهم مع بلدان الساحل العماني ، وفي تطلعاتهم للسيطرة على البحرين<sup>(١٠٣)</sup> . وتكررت المواقف العمانية الناتجة عن الصراع بين القوى المحلية أكثر من مرة خلال القرن التاسع عشر . وكان أبرز الأمثلة في ذلك استغلال بريطانيا الصراع بين أبناء السلطان سعيد بعد وفاته عام ١٨٥٦م في التعجيل بفصل أجزاء الدولة إلى شطرين : أفريقي مكون من زنجبار وما حولها ، وآسيوي مكون من البلد الأم عمان في الخليج<sup>(١٠٤)</sup> .

ومن الشواهد الأخرى لهذا العامل الأثر السلبي الذي خلفه الصراع بين بعض القوى المحلية في البحرين من أسرة آل خليفة ، ذلك النزاع الذي كان سبباً رئيسياً في ضعف الجبهة الداخلية وسقوطها في قبضة البريطانيين بإعلان التدخل والوقوف إلى جانب الشيخ علي بن خليفة ومن بعده الشيخ عيسى بن علي . وكان من أبرز الآثار لذلك أن اضطر حكام البحرين إلى توقيع عدة معاهدات مع بريطانيا مثل معاهدة ١٨٦١م ومعاهدة ١٨٦٨م ، ومعاهدة ١٨٨٠م ، ومعاهدة الحماية في عام ١٨٩٢م والتي رسخت النفوذ البريطاني في البحرين وجعلت له اليد المطلقه فيه<sup>(١٠٥)</sup> .

وعلى النهج نفسه استغلت بريطانيا الصراع بين آل خليفة في البحرين وآل ثاني حكاهم في قطر في التعجيل بسلخ قطر من البحرين وإقراره رسمياً بسياسة فرض الأمر الواقع بعد توقيع معاهدة عام ١٢٨٥هـ / ١٨٦٨م مع شيخ قطر<sup>(١٠٦)</sup>.

كما رأينا من خلال ما سبق من مباحث أن العامل نفسه كان واحداً من الأسباب الرئيسية التي أضعفت موقف شيخ الكويت ودفعت به إلى توقيع معاهدة الحماية مع بريطانيا عام ١٨٩٩م ، وهكذا كان هذا العامل أشبه ما يكون بالثغرة التي نفذت بريطانيا من خلالها إلى داخل البلدان الخليجية .

### سادساً : ضعف مواقف الدولة العثمانية :

بالرغم من ما مر سابقاً من مواقف إيجابية مبكرة للدولة العثمانية في الوقوف في وجه الغزو البرتغالي في منطقة البحر الأحمر والخليج ، فإن المتتبع لمواقف الدولة العثمانية بعد ذلك يلحظ ضعف الإعداد الحربي عند الدولة العثمانية وترددها في اتخاذ القرارات وعدم الحزم في التنفيذ .

ومن أبرز ما يلحظ في ذلك : ضعف الأسطول العثماني في منطقة الخليج ؛ المنطقة البحرية التي يعتمد من يريد السيطرة عليها على تواجد فيلق بحري بشكل دائم ، وهو ما لم يكن يتوفر للعثمانيين الذين كانوا يعتمدون في تحركاتهم الحربية في الشرق على القوة البرية أكثر من اعتمادهم على الأساطيل البحرية .

كذلك يلحظ على العثمانيين أن غالبية قراراتهم وتحركاتهم في الخليج كانت نابعة من اجتهادات شخصية من بعض القادة والولاة في المنطقة ، أكثر من كونها قرارات نابعة من السلطات العليا ، ولعل مما زاد الأمر سوءاً أن تلك الاجتهادات كانت كثيراً ما تجابه بالرفض والقبول من السلطات العليا في الدولة خوفاً من تصادمها مع المصالح العثمانية الأخرى خاصة في أوربا<sup>(١٠٧)</sup> .

وكان مما يزيد هذه المواقف سلبية وضعفاً ما كان يجري على العكس من ذلك في الجانب البريطاني حيث كان البريطانيون في الخليج ، وكما سبق الحديث

عن ذلك ، قد تفوقوا في إعداد القوة البحرية ، كما كان رجالهم في الخليج يتحركون وفق مبادئ وسياسات ثابتة لا تتغير بتغير الأشخاص . وكان يؤازر ذلك كله حزم في تطبيق القرارات باستخدام ما يناسب كل ذلك من أساليب « الترغيب والترهيب » التي مكنتهم في النهاية من تحقيق تفوقهم في المنطقة بفرض المعاهدات ذات الأهداف المتنوعة والتي وصلت ذروتها بفرض معاهدات الحماية على بلدان المنطقة الواحدة تلو الأخرى .

### سابعاً : سياسة عقد التحالفات والمعاهدات :

كانت سياسة عقد التحالفات من العوامل المهمة التي مكنت بريطانيا من تقوية نفوذها وضرب بعض القوى ببعضها . وكانت أولى التحالفات الإنجليزية قد تمت في وقت مبكر من مراحل الوجود الإنجليزي في الخليج ، وبالتحديد في عام ١٠٣١هـ / ١٦٢٢م . ففي ذلك العام كان الإنجليز قد دخلوا في تحالف حربي مع فارس لتوحيد القوى ضد البرتغاليين . ويمكن القول أن ذلك التحالف كان بداية النهاية للوجود البرتغالي في الخليج ، حيث نجح هذا التحالف في حصار البرتغاليين وضربهم في هرمز وإجبارهم على الخروج منها .

وعلى الخط السياسي نفسه ولتحقيق أهداف مشابهة في التحالف مع القوى المحلية أمام القوى الأوروبية الأخرى المنافسة استطاع البريطانيون عقد اتفاق بينهم وبين حاكم مسقط عام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م . وجاء في الاتفاق المكون من سبعة بنود العمل على توثيق العلاقات بين البلدان وعدم السماح للفرنسيين والهولنديين بإقامة مراكز تجارية لهم في عمان وتوابعها طالما أن الحرب قائمة بينهم وبين الإنجليز ، وفصل الطيب الفرنسي من خدمة إمام مسقط ، ومنع السفن الفرنسية من الإقامة في المرفأ الذي تتواجد به السفن الإنجليزية . إضافة إلى النص على وقوف حاكم عمان إلى جانب بريطانيا في حالة نشوب حرب بينها وبين فرنسا في المياه الإقليمية العمانية .

ويبدو أن سياسة عقد الأحلاف والمعاهدات قد أدت نتيجة ملموسة في سبيل التفوق البريطاني في الخليج ، ولذلك فقد سارت بريطانيا في هذه السياسة قدماً خلال الفترات اللاحقة وعقدت العديد من المعاهدات والاتفاقيات مع القوى المحلية .

وكانت تلك المعاهدات قد تحولت تدريجياً في صورتها وأسلوب عقدها من تحالف وتعاهد بن طرفين بينهما شيء من التوازن وتبادل المنافع النسبيين إلى اتفاقيات ، في غالبها تعلن عن تفوق الطرف البريطاني وإملاء شروط منه على الطرف الآخر الذي كان يشعر بشيء من الغبن والدونية عند توقيع الاتفاق الذي كان هو الخيار الوحيد أمامه في كثير من الظروف .

ومن أجل ذلك فقد استخدمت بريطانيا في سبيل عقد المعاهدات ما كان الموقف يتطلبه من أساليب « فرق تسد » ومن أساليب « الترغيب والترهيب » وغير ذلك من أساليب فرض الأمر الواقع إلى أن استطاعت في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي أن تلزم القوى المحلية أن تنهات إلى توقيع معاهدات الحماية الواحدة تلو الأخرى تلك المعاهدات التي بموجبها استظلت دول المنطقة تحت مظلة الحماية البريطانية في كثير من شؤونها الداخلية وفي كامل سياساتها الخارجية والتي قطعت في الوقت نفسه الطريق أمام أي قوة أخرى في محاولات اتخاذ أي موطئ قدم لها في الخليج .

### ثانياً : فرض الحماية البريطانية :

بالرغم من أن القاطرة البريطانية كانت مسبوقة بغيرها من قاطرات الاستعمار الأوربية عند بداية السباق بين الدول الاستعمارية في الخليج ، إلا أن هذه القاطرة استطاعت أن تغير من موقعها تدريجياً ، إلى أن أصبحت في المقدمة بعد حوالي قرنين من بداية السباق الاستعماري ، وبالتحديد في العقد الأخير من القرن التاسع عشر . ولولا بعض المحاولات اليائسة من الدولة العثمانية أو من فرنسا أو ألمانيا في تلك الفترة لأمكن القول أن هذه القاطرة البريطانية كادت تكون القاطرة

الوحيدة في ساحة السباق الاستعماري في الخليج ، خاصة بعد أن نجح الساسة البريطانيون ، وبعد مراحل طويلة من التنافس والصراع المتنوع مع القوى الخارجية والقوى الإقليمية والقوى المحلية ، في فرض عدد من المعاهدات ، توجتها بمعاهدات الحماية البريطانية ، مع بلدان الخليج العربية الواحدة تلو الأخرى ، وهي المعاهدات التي مكنت بريطانيا من أن تفرض سيطرتها التامة على هذه البلدان تحت ستار الحماية البريطانية .

وكانت جذور التجربة الأولية لمعاهدات الحماية البريطانية في الخليج ، وكما سبق الحديث عن شيء من ذلك في مباحث هذه الدراسة ، قد انطلقت وطبقت في البحرين ، حينما نجحت بريطانيا في عقد معاهدة مع الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين عام ١٢٩٨هـ / ١٨٨٠م ، وهي معاهدة تتضمن مجموعة من التعهدات من قبل حاكم البحرين أو من يخلفه « بالامتناع عن الدخول في أية مفاوضات أو عقد أية معاهدات من أي نوع كانت مع أية حكومة أو دولة عدا بريطانيا ، وعدم السماح لأية حكومة - عدا بريطانيا - بإقامة علاقات دبلوماسية أو قنصلية أو إعطاء تصريح بإنشاء مستودعات لتخزين الفحم في الأراضي البحرينية إلا بعد موافقة من الحكومة البريطانية (١٠٨) .

ويبدو أن نجاح البريطانيين في فرض تلك المعاهدة والنتائج الملموسة التي حصل البريطانيون عليها من خلال تلك المعاهدة ، رغم تركيزها على قضية المستودعات للفحم ، قد شجع الساسة البريطانيين على تعميم التجربة السابقة وبالتالي فرض معاهدات الحماية البريطانية بشكل أوضح وأعمق وأعم مع عدد من بلدان الخليج بعد ذلك بحوالي عشر سنوات . ورغم ذلك فإن بريطانيا ، وعلى ما يبدو ، رأت عدم الاستعجال في فرض معاهدات الحماية وفضلت إدخال هذا النهج الجديد من معاهدات الحماية في تجربة قبل تعميمها على بقية البلدان الخليجية . ولذا فقد اكتفت في أول الأمر بعقد معاهدة الحماية البريطانية التي وقعت على هذا النهج

الجديد فى الخليج مع سلطان عمان فى التاسع من شعبان ١٣٠٨هـ / العشرين من مارس ١٨٩١م (١٠٩) .

وبعد عام كامل تقريباً من هذه المعاهدة ، وكما يبدو من سير الأحداث ، رأت الحكومة البريطانية فعالية هذه المعاهدة ومناسبة تعميم التجربة الجديدة فى عدد من المشيخات الخليجية الأخرى . وكانت مشيخات الساحل العماني المتصالح والبحرين هي المناطق الجديدة المستهدفة للدخول فى هذه المعاهدات الجديدة . حيث وقع شيوخ كل من أبو ظبى ودبى وعجمان والشارقة ورأس الخيمة على التوالي على معاهدات الحماية مع تالبوت ؛ المقيم البريطانى فى الخليج خلال الفترة من ٦ - ٩ شعبان ١٣٠٩هـ / ٥ - ٨ مارس ١٨٩٢م . وقد أطلقت هذه المعاهدة يد بريطانيا فى تسيير شؤون هذه المشيخات الداخلية والخارجية ، حيث تعهد الشيوخ باسم أنفسهم ومن يرثهم أو يخلفهم « ألا يوقعوا أية اتفاقية أو يدخلوا فى أية علاقة بدولة أجنبية سوى بريطانيا العظمى ، وألا يسمحوا لوكيل دولة أجنبية أخرى بالبقاء فى أراضيهم دون موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية ، وألا يمنحوا أى جزء من أراضيهم سواء عن طريق البيع أو الإيجار أو الرهن أو التنازل أو غير ذلك لاحتلال أية دولة أجنبية باستثناء بريطانيا العظمى » (١١٠) .

ومن الساحل المتصالح توجه تالبوت إلى البحرين مباشرة حيث تمكن بعد أسبوع من توقيع معاهدة الحماية البريطانية مع الشيخ عيسى بن على حاكم البحرين فى الرابع عشر من شعبان ١٣٠٩هـ / ١٣ مارس ١٨٩٢م ، وبموجب هذه المعاهدة استطاعت بريطانيا التصدى لجميع المحاولات الفارسية والعثمانية المتكررة للتدخل فى شؤون البحرين ، ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد ، فمع تزايد المصالح البريطانية فى المنطقة لم تتورع بريطانيا كذلك عن إدارة كثير من الشؤون المحلية فى البحرين ، ومن أجل ذلك عينت مستشاراً بريطانياً فى البحرين منذ عام ١٩٢٦م ، كما أتخذت من البحرين قاعدة لإدارة شؤونها فى المنطقة منذ

عام ١٩٤٧م حينما قررت نقل المقيمة البريطانية من بوشهر على الساحل الفارسي للخليج إلى البحرين<sup>(١١١)</sup> .

وعلى غرار المعاهدات السابقة قامت بريطانيا و قبيل نهاية القرن التاسع عشر بضم الكويت إلى هذه السلسلة من البلدان الواقعة تحت الحماية البريطانية . ويبدو أن الظروف التي كانت تجرى في الكويت كانت دافعة وميسرة ، في آن واحد ، لبريطانيا في التعجيل بعقد هذه المعاهدة ، حيث كانت الكويت في تلك الفترة مسرحا لصراع محلي بين آل صباح أنفسهم ، كما كانت الكويت تمثل نقطة نهاية لمنطقة تنافس دولي كبير بين عدد من القوى الكبرى آنذاك ، مثل ألمانيا وفرنسا وروسيا والدولة العثمانية ، خاصة في ظل التفكير في مد خط سكة حديد بغداد إلى الكويت ، وفي ظل تلك الظروف قامت بريطانيا باستغلال الظروف لصالحها وتوقيع معاهدة الحماية مع الشيخ مبارك الصباح في رمضان من عام ١٣١٦هـ / يناير ١٨٩٩م<sup>(١١٢)</sup> . وهي معاهدة مشابهة تماما لمعاهدات الحماية البريطانية التي كانت بريطانيا قد عقدتها مع بلدان الخليج الأخرى قبل ذلك بحوالي عشر سنوات وذلك وفقا لأهداف بريطانيا وسياستها العامة في الخليج الرامية للسيطرة على بلدان الخليج ، ومنع القوى الدولية الأخرى من اتخاذ موطئ قدم فيه باعتباره الخط أو النقطة الأولى التي يجب أن تتكسر عندها أية محاولات دولية للوصول إلى الهند ذرة التاج البريطاني في المشرق .

ويوضح الدكتور أحمد أبو حاكمه ظروف عقد هذه المعاهدة بقوله : « يجب أن نقرر هنا أن الظروف السياسية الدولية هي التي أملت على بريطانيا أن توقع اتفاقية ٢٣ يناير لعام ١٨٩٩م مع الشيخ مبارك ، وماتلاها من اتفاقيات . ففي العقد الأخير من القرن التاسع عشر حصل تقارب كبير بين روسيا وفرنسا ، مما أفقد بريطانيا سيادتها البحرية على البحر الأبيض المتوسط ، وكذلك حصل تقارب كبير أيضا بين القيصر ولهم ، قيصر ألمانيا والسلطان عبد الحميد ، وبدا واضحا أن

بريطانيا إذا أرادت أن تحتفظ بسيطرتها على الخليج العربي لابد من أن تغلق موانيه في وجه أساطيل الدول الغربية الثلاث المذكورة ، ولن يكون ذلك بدون عقد اتفاقيات مع الحكام المحليين على شاطئ الخليج العربي ، أى أن بريطانيا قامت بعقد تلك الاتفاقيات مع بلدان الخليج العربي حرصاً على مصلحة الإمبراطورية أولاً وقبل كل شيء «(١١٣) .

ورغم عقد اتفاقية الحماية البريطانية مع الكويت فإن بريطانيا كانت تمرر ما ترى فيه مصلحة لها أو على أقل تقدير ما لايتعارض مع مصالحها من الاتفاقيات الكويتية مع بعض الأطراف والقوى الخارجية . ولذلك ففي الوقت الذى منعت فيه بريطانيا الكويت فى عام ١٩٣٦م من عقد اتفاقية مع العراق لمد المياه من شط العرب خوفاً من وقوع الكويت تحت التأثير العراقى<sup>(١١٤)</sup> فإنها لم تمنع ، مثلاً خلال فترة سريان المعاهدة من دخول الكويت فى بعض العلاقات والمعاهدات السياسية أو التجارية التى لم تكن تؤثر على تلك المصالح البريطانية . ومن ذلك ، مثلاً ، معاهدات النفط المتتالية مع عدد من الشركات العالمية المختلفة التى بدأت منذ عام ١٩٤٦م ، وكذلك وقعت الكويت معاهدة دفاع مشترك مع المملكة العربية السعودية عام ١٩٤٧م ، كما دخلت الحكومة الكويتية بعد ذلك فى عدد من الاتفاقيات والنشاطات الدولية الأخرى التى استندت على جهود جامعة الدول العربية وميثاقها والتى قادتها فى النهاية إلى الاستقلال<sup>(١١٥)</sup> .

وكانت قطر هى المحطة الأخيرة التى توقف عندها قطار معاهدات الحماية أو الاستعمار البريطانى فى الخليج ، حيث دخل الطرفان البريطانى والقطرى فى هذه المعاهدة فى محرم عام ١٣٣٥هـ / نوفمبر ١٩١٦م<sup>(١١٦)</sup> .

وبتوقيع المعاهدة مع قطر على نسق هذه المعاهدات ؛ أى معاهدات الحماية البريطانية السابقة مع عمان ومشيخات الساحل والبحرين والكويت أكملت بريطانيا مسلسل هيمنتها وسيطرتها على منطقة الخليج ، خاصة وقد خلت الساحة



للبريطانيين من المنافسين لهم هناك ، بعد الانسحاب التدريجي للمنافسين الأوربيين الذين حاولوا يائسين منافسة بريطانيا آنذاك مثل فرنسا وألمانيا والاتحاد السوفيتي ، وبانتهاء المواقف العثمانية والوجود العثماني ؛ ليس في منطقة الخليج فحسب ، بل باضمحلال الوجود العثماني على مختلف الساحات بسقوط الدولة العثمانية وقيام الجمهورية التركية على أنقاضها والتي حصرت نفوذها وقوتها في الحدود الجغرافية لتركيا الحالية ، واقتسام أراضيها بين بعض القوى العالمية وبالذات فرنسا وبريطانيا التي حظيت من ذلك بنصيب وافر في شمال الخليج حين فرضت سيطرتها الاستعمارية على العراق ، لتكمل بذلك هيمنتها التامة على منطقة الخليج من جنوبها إلى شمالها بعد مراحل من الصراع والتنافس الاستعماري الطويل . ولتستمر بريطانيا بعد ذلك ضاربة أطناها في منطقة الخليج مستتلة بظلال معاهدات الحماية منذ عقدها إلى مطلع الستينات من القرن العشرين ، حين بدأت بلدان المنطقة وشعوبها تتطلع لنيل استقلالها والمناذاة بالانسحاب البريطاني الذي أصبح وجوده يعتمد كثيراً على مظلة الحماية العسكرية ، فكانت بريطانيا أمام خيارين « إما التوسع في الوجود العسكري أو الانسحاب »<sup>(١١٧)</sup> ، وحيث أن الوجود العسكري كان يكهل عائق الحكومة البريطانية في ظل سياسة « تخفيض نفقات الدفاع وذلك لمواجهة خططها الاقتصادية الداخلية وفي أوروبا »<sup>(١١٨)</sup> .

وفي ظل تلك المتغيرات الجديدة فضل البريطانيون اتخاذ قرار الانسحاب من الخليج وفق سياستهم الجديدة في الخليج « وهي تغيير الأسلوب القديم ، بانسحاب القوات البريطانية ، وإنهاء المعاهدات التي لم تعد مناسبة للعصر ، ثم المحافظة على مصالح بريطانيا الاقتصادية ، بعقد معاهدات صداقة في الإمارات على أسس ثلاثم روح العصر »<sup>(١١٩)</sup> . ولتبادر بلدان الخليج بعد ذلك إلى إعلان استقلالها الواحدة تلو الأخرى ولتدخل المنطقة وبلدانها في حقبة تاريخية جديدة هي حقبة المحاولات الوحدوية التي كانت قد جرت عبر مراحل متدرجة بدأت في ظل الحماية البريطانية وبدأت ثمارها تتضح عند قرار الانسحاب البريطاني .

وبالرغم من تلك العلاقات التعاهدية بين بريطانيا وبين تلك المشيخات ، وبين تلك المشيخات بعضها ببعض إلا أن الوحدة فيما بينها ظلت غائبة خاصة وأن بريطانيا كانت تغذى عوامل الفرقة وفق مبادئ « فرق تسد » ، حيث كانت «التزاعات المحلية والقبلية والإقليمية تعمق فيما بين العرب مما سهل على الاستعمار مهمة استغلالها والسيطرة عليها لصالحها»<sup>(١٢٠)</sup> . ولذلك فإن بعض المحاولات الوحدوية المتكررة من قبل بعض أبناء الإمارات لوضع اتحاد فيدرالى منذ الثلاثينات من القرن العشرين إلى الستينات من القرن نفسه لم يكتب لها النجاح، لعدة أسباب ، منها الأسباب الاقتصادية ، مثل قلة الموارد ، ومنها الأسباب السياسية، مثل الموقف البريطانى ، حيث إن بريطانيا صاحبة النفوذ القوى فى المنطقة كانت تعارض « جميع الصيغ الاتحادية من هذا القبيل لما يتسبب من تهديد لوجودها فى المنطقة ، ولم تشهد الإمارات العربية أى محاولات وحدوية باستثناء الاتحاد الفيدرالى الذى تم بين الشارقة والفجيرة عام ١٩٦٠ ، ولكنه لم يستمر سوى بضعة أشهر»<sup>(١٢١)</sup> .

وجاءت بوادر الانسحاب البريطانى من الخليج بعد ذلك لتحرك المحاولات الوحدوية الخليجية من جديد ولتدفع بها خطوات إلى الأمام ، وبدأت تلك المحاولات الجديدة بالتحالف الثنائى بين دى وأبو ظبى فى الثامن عشر من شهر فبراير من عام ١٩٦٨ م ، ثم تلاشى ذلك التحالف مباشرة حين جرت محاولات الاتحاد التساعى الذى ضم قطر والبحرين إضافة إلى إمارات الساحل السبع .

وكان مصير هذا التحالف الفشل لعدة أسباب أبرزها : غموض اتفاقية الاتحاد خاصة حول الاختصاصات التى تدخل فى نطاقه ، والتمثيل فى المجلس الوطنى الاستشارى ، ونظام التصويت فى المجلس الأعلى ، ومسألة التفرغ للمناصب الوزارية ، والخلاف حول العاصمة الاتحادية ، ونظام القوات المسلحة ، والخلافات

حول تبعية اختصاص المواصلات لكل إمارة ، ثم أخيراً الخلاف حول المساهمة في ميزانية الاتحاد .

ونتيجة لتلك الخلافات وعدم الوصول إلى اتفاق بين هذه الدول فقد اتجهت قطر والبحرين إلى الاستقلال عن الاتحاد المقترح . ومن جانب آخر فإن قرار الانسحاب البريطاني قد قاد الدول السبع الباقية إلى الجدية في مباحثاتها الاتحادية والإصرار بالخروج بالاتحاد إلى النور رغم انسحاب قطر والبحرين .

وهكذا وبعد عدة اجتماعات أعلن ستة من حكام الإمارات السبع هم حكام : أبو ظبي ، ودبي ، والشارقة ، وعجمان ، وأم القرين ، والفجيرة قيام اتحاد سداسي فيما بينهم وتشكيل دولة باسم « الإمارات العربية المتحدة » وذلك في الثامن عشر من يوليو عام ١٩٧١ م . وجرى الاتفاق في الوقت نفسه على اختيار الشيخ زايد آل نهيان حاكم أبو ظبي رئيساً للدولة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، واختيار أبو ظبي عاصمة مؤقتة للدولة كما جرى الاتفاق على أن يكون التصويت على قرارات الاتحاد بالأغلبية بشرط أن يكون ضمنها صوتاً أبو ظبي ودبي ... الخ . ووفق ذلك تم بالفعل إعلان قيام الدولة والعمل بدستورها المؤقت اعتباراً من الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١ م . ولم تمض عدة أيام على ذلك حتى بادرت رأس الخيمة إلى الانضمام إلى الاتحاد في الثالث والعشرين من الشهر نفسه وليتحول اتحاد الإمارات العربية إلى اتحاد سباعي ،<sup>(١٢٢)</sup> ولتبقى بقية دول الخليج العربية الأخرى على وضعها السياسي المنفرد ، ذلك الوضع الذي جعل كل منها يشعر بنوع من العزلة المصحوبة بالضعف في مواجهة الرياح العاتية والقوية القادمة من الساحل الشرقي للخليج وبالتحديد من إيران الدولة القوية في المنطقة ، وما تزامن مع ذلك من رياح أخرى وهي الرياح القادمة من شمال الخليج وبالتحديد من العراق التي اتخذت بعض الخطوات السياسية والعسكرية التي أجبت الموقف وزادته تعقيداً ، حتى كادت هذه المتغيرات أن تعصف بأمن المنطقة وتهدد بعض دولها بالزوال .

ونتيجة لهذه الظروف والمتغيرات ، ولتشابه بلدان الخليج العربية فى كثير من الظروف والتطورات السياسية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، التى ظهرت بعض ملامحها من خلال التاريخ المشترك ، الذى حاولت هذه الدراسة تتبع مساراته عبر العصر الحديث والمعاصر ، لم يكن من المستغرب أن تسعى هذه الدول الخليجية بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية الشقيقة الكبرى لبلدان الخليج العربية ، والتى هى الأخرى تتشابه فى كثير من تلك الظروف والثوابت والمتغيرات مع بقية بلدان الخليج العربية التى تناولت هذه الورقة تاريخها ، أقول لم يكن مستغرباً أن تسعى هذه الدول مجتمعة إلى محاولة التقارب فيما بينها ، ذلك التقارب الذى تجسد مؤخراً فى اتفاق هذه الدول وبالتحديد فى عام ١٤٠١هـ / ١٩٨١م على الانضمام تحت مظلة وحدوية هى مظلة « مجلس التعاون لدول الخليج العربية»<sup>(١٢٣)</sup> والذى بتأسيسه دخلت بلدان الخليج فى مرحلة تاريخية جديدة لاتزال ملامحها تحتاج إلى مزيد من الدراسات التاريخية التى لم يأت أوانها بعد ، والذى قد تعتبر مثل هذه الدراسة التى بين أيدينا أساساً مهماً قد تبنى عليه مثل هذه الدراسات المنتظرة فى المستقبل ، والله الموفق وهو الهادى إلى سواء السبيل .

### الخاتمة والنتائج :

من خلال هذه الدراسة عن تاريخ التنافس الاستعماري فى الخليج وبلدانه العربية فى العصر الحديث يمكن التوصل إلى عدد من الحقائق التاريخية الآتية :

١ - يلحظ تشابه الظروف والتطورات السياسية فى غالبية بلدان المنطقة فى العصر الحديث إلى حد كبير ، من حيث التزامن فى حركة تأسيس المشيخات أو الإمارات العربية الحاكمة فى بلدان الخليج .

٢ - تشابه الأنظمة الحاكمة فى الخليج باعتمادها على نظم الحكم الأسرى المتوارث. ومن الملاحظ كذلك أن حكم هذه الأسر قد استمر لفترات طويلة ، أى أنه امتد منذ أن بدأت حركة تأسيسها فى القرن السابع عشر الميلادى إلى

يومنا الحاضر ، وذلك بالرغم مما اعتري هذه البلدان من غزو استعماري خارجي ومن صراع إقليمي ، وبالرغم مما جرى فيها من تقلبات سياسية واجتماعية واقتصادية متعددة ، وبالرغم مما ساد غالبية بلدان العالم العربي الأخرى من تغيير جذري في أنظمة الحكم على إثر الموجة الثورية العارمة التي انتشرت في كثير من بلدان العالم العربي في أعقاب حركة الاستقلال الذي نالته الدول العربية والذي تزامن مع موجة الحركات الثورية في العالم .

٣ - تشابه تاريخ بلدان الخليج العربية ، من حيث كثرة النزاعات والصراعات الداخلية بين أفراد الأسر الحاكمة فيها ، الأمر الذي أضعف هذه الدول ، فكان لذلك أثر كبير في وقوع هذه البلدان فريسة سهلة تحت التسلط الاستعماري .

٤ - تشابه تاريخ بلدان الخليج ، وذلك من حيث التطورات السياسية في كثير من جوانب علاقاتها الخارجية بين بعضها البعض ، أو بينها وبين الدول الأخرى ذات المصالح في المنطقة .

٥ - تشابه تاريخ بلدان الخليج ، وذلك من حيث تزامن تعرضها للغزو الخارجي بدءا بالغزو البرتغالي ، وانتهاء بوقوعها في النهاية فريسة للسيطرة البريطانية، بل نزيد على ذلك بوقوعها في الوقت الحاضر تحت تأثير النفوذ الأمريكي الذي يبدو أنه حل محل البريطانيين في المنطقة .

٦ - وأخيرا يلحظ من خلال هذه الدراسة تشابه التطورات السياسية في تاريخ بلدان الخليج العربية ، وذلك من حيث تزامنها في حركات نيل الاستقلال من نير الاستعمار البريطاني وتزامنها في الحصول عليه .

## الهوامش

- (١) سورة البقرة ، آية ١٢٠ .
- (٢) سليمان بن أحمد بن أيوب ، المعجم الكبير ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل ١٤٠٤ / ١٩٨٣م ، ج ٢ ، ص ١٠٢ .
- (٣) للمزيد عن حياة الإمام ناصر بن مرشد انظر : حميد بن محمد بن رزيق ، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعيديين ، تحقيق عبد المنعم عامر ومحمد مرسى ، منشورات وزارة التراث القومي ، سلطنة عمان ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م ، ص ٢٦٢ - ٢٨٤ .
- (٤) للمزيد عن جهاد العمانيين ضد الغزو البرتغالي وانتصارات الإمام سلطان بن سيف انظر : ابن رزيق ، الفتح المبين ، ص ٢٨٤ - ٢٩٠ ، وانظر : سالم ابن حمود السيابي ، عمان عبر التاريخ ، أربعة أجزاء ، منشورات وزارة التراث القومي ، سلطنة عمان ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م ، ص ٢٣٣ - ٢٣٨ .
- (٥) للمزيد انظر : ابن رزيق ، الفتح المبين ، ص ٢٩٣ - ٢٩٦ .
- (٦) وزارة الإعلام والثقافة في سلطنة عمان ، عمان وتاريخها البحري ، مسقط ١٩٧٩م ، ص ٦٤ - ٧٠ وانظر : Ahmed Hamoud Almaamiry , Oman And East Africa 3rd ed , New Delhi, 5891, p. 61 - 64 .
- (٧) للمزيد عن أحداث تلك الفترة وما حدث فيها من صراعات انظر : ابن رزيق ، الفتح المبين ، ص ٣٢٠ - ٣٤٧ ، وانظر : السيابي ، عمان عبر التاريخ ، ج ٤ ، ص ٨٢ - ١١٠ .
- (٨) انظر : ابن رزيق ، الفتح المبين ، ص ٣٥٠ - ٣٨٧ .
- (٩) نال تاريخ السيد سعيد مكانة عالية بين الدراسات التاريخية العمانية نظراً لدوره وجهوده في مسار التاريخ العماني بشقيها العماني والأفريقي ، وللإطلاع على بعض الدراسات التي خصصت عن تاريخ السيد سعيد انظر : الكتاب الخاص بحياة السيد سعيد من تأليف حميد بن محمد بن رزيق ، سيرة

السيد الهمام سعيد بن سلطان ابن الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدي اليمني الأزدي ، تحقيق عبد المنعم عامر ومحمد مرسى ، منشورات وزارة التراث القومي ، سلطنة عمان ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م . ومن الدراسات الأجنبية انظر : رودلف سعيد روت ، سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان ١٧٩١ - ١٨٥٦ ، ترجمة عبد المجيد القيسي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ١٩٨٣م . وانظر : فينזור ، تاريخ السيد سعيد سلطان عمان ، ترجمة الدكتور محمود فاضل ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ١٩٨٨م .

(١٠) اف سي ولكنسون ، عمان تاريخاً وعلماء ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، وزارة التراث القومي ، سلطنة عمان ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ ، ص ١٩ .

(١١) عن علاقة عمان ببريطانيا في عهد السيد سعيد انظر : سمير محمد علي أبو ياسين ، العلاقات العمانية البريطانية ١٧٩٨ - ١٨٥٦ ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ١٩٨١م .

(١٢) تلا فيصلاً ابنه تيمور الذي استمر في الحكم إلى أن تنازل لولده سعيد بن تيمور في عام ١٣٥٠هـ / ١٩٣٢م . وفي عهد فيصل وابنه سعيد كادت عمان أن تنقسم إلى بلدين حين اضطر فيصل في عام ١٣٣٩هـ / ١٩٢٠م إلى توقيع اتفاقية السيب مع بعض المنازعين للسلطة من عمان الداخلية بحيث تكون سلطنة مسقط على الساحل تحت حكمه ، وإمامة عمان في الداخل تحت حكم الإمام محمد بن عبد الله الخليل . إلا أن ابنه سعيداً تدارك الوضع فيما بعد وبمعاونة من بريطانيا وأعاد توحيد البلاد تحت حكمه عام ١٣٧٤هـ / ١٩٥٥م . وبالرغم من جهود تيمور في إعادة الوحدة للبلاد وتزايد الدخل المادي للبلاد على إثر تصدير النفط إلا أنه لم يوجه اهتماماً كافياً « بترقية أحوال البلاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما اضطر بعض المخلصين بالتعاون مع ولده قابوس إلى أبعاد السلطان سعيد عن الحكم وتولى ولده

قابوس في عام ١٣٩٠هـ / ١٩٧٩م ، والذي أخذ يعمل بسرعة على ترقية أحوال البلاد في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية « . للمزيد انظر : إسماعيل ياغي ، ومحمد شاکر ، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر ٨٩٧-١٤٠٠هـ ، الجزء الأول ، الجناح الآسيوي ، ص ٥٣ .

(١٣) لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج ٢ ، ص ٨٢٢ ، وللإطلاع على النص العربي لمعاهدة الحماية البريطانية مع عمان انظر : ملحق رقم (٤) ص ٩٦٢ ، ٩٦٣ .

(١٤) للمزيد عن معاهدة السلام العامة وظروف عقدها ونصوصها انظر :

I. O. R, L-P & S20 C248, Precis Of Correspondence Regarding Affairs Of the Persian Gulf .

وانظر : لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج ٢ ، ص ١٠٢٢ - ١٠٢٧ .

(١٥) للمزيد عن معاهدة ١٨٣٥ م وظروف عقدها انظر : لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج ٢ ، ص ١٠٥٥ - ١٠٦٧ . وانظر : عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم ، علاقة ساحل عمان ببريطانيا ، مطبوعات دار الملك عبد العزيز ، الرياض ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م ، ص ٢٤١-٢٥٦ ، ٤٢٩-٤٣١ .

(١٦) للمزيد عن معاهدات الحماية البريطانية مع مشيخات الساحل العماني انظر : لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج ٢ ، ص ١١١٧ - ١١٢١ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ .

(١٧) أحمد مصطفى أبو حاكمه ، تاريخ الكويت الحديث ١٧٥٠ - ١٩٦٥م ، ذات السلاسل ، الكويت ١٩٨٤ م ، ص ١٧ - ٢١ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ٤١ .

(١٩) عبد العزيز الرشيد ، تاريخ الكويت ، تعليق عبد العزيز الرشيد ، ص ٢٠ .

(٢٠) أبو حاكمه ، تاريخ الكويت ، ص ٢٧ .



- (٢١) عبد العزيز الرشيد ، تاريخ الكويت ، ص ٣١ .
- (٢٢) عبد الله آل خليفة وعلى أبا حسين ، من تاريخ العتوب فى القرن الثامن عشر ، بحث مقدم إلى مؤتمر البحرين عبر التاريخ ١٩٨٣م ، المجموعة الأولى ، ص ١٤ .
- (٢٣) عثمان بن سند ، سبائك المسجد فى أخبار أحمد نجل رزق الأسعد ، بومباى ١٣١٥هـ ، ١٨ .
- (٢٤) عمر العمرى ، التطور السياسى ، ص ٥٧ ، ٥٨ .
- (٢٥) المرجع السابق ، ص ٥٤ - ٧١ .
- (٢٦) خلف مباركاً ابنه جابر الثانى من ١٣٣٣ - ١٣٣٥هـ / ١٩١٥ - ١٩١٧م ، ثم تلاه أخوه سالم بن مبارك وحكم من ١٣٣٥ - ١٣٤٠هـ / ١٩١٧ - ١٩٢١م ، وتلاه أحمد بن جابر الثانى من ١٣٤٠ - ١٣٦٩هـ / ١٩٢١ - ١٩٥٠م ، ثم عبد الله الثالث بن سالم من ١٣٦٩ - ١٣٨٥هـ / ١٩٥٠ - ١٩٦٥م ، وتلاه أخوه صباح الثالث بن سالم من ١٣٨٥ - ١٣٩٨هـ / ١٩٦٥ - إلى آخر يوم فى عام ١٩٧٧م حيث خلفه الحاكم الحالى الشيخ جابر الثالث بن أحمد منذ عام ١٣٩٨هـ / بداية عام ١٩٧٨م .
- للمزيد عن تاريخ الكويت بعد مبارك الصباح انظر : أبو حاكمه ، تاريخ الكويت ، ص ٣٤١ - ٣٧٥ .
- (٢٧) للمزيد عن معاهدة الحماية البريطانية مع الكويت انظر : ميمونة الخليفة الصباح ، الكويت فى ظل الحماية البريطانية ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ، ص ٢٠ - ٢٧ .
- (٢٨) منذ عام ١٩٦٠م ضاعفت الحكومة الكويتية من ممارسة سلطاتها وحقوقها تمهيداً لاستقلالها ، ومن ذلك إقرار بريطانيا لها بممارسة الحقوق القضائية على الكويتيين وعلى المقيمين الأجانب على حد سواء حيث كانت القضايا التى تتعلق بالرعايا الأجانب قبل ذلك تحال إلى محكمة تابعة للمعتمد

البريطاني ، كما أصدرت قانون النقد الكويتي وافتتحت الحكومة الكويتية كذلك عدداً من القنصليات أو البيوت التابعة لها في البلدان العربية ، كما أنشأت تلك الدول ممثلات رسمية لها في الكويت وفي يونيو من العام نفسه ومع تزايد المطالبة بالاستقلال وإلغاء معاهدة ١٨٩٩م وافقت الحكومة البريطانية على ذلك ، ودخل الطرفان بمفاوضات أنهت تلك المعاهدة واستبدالها بمعاهدة جديدة من أبرز ما فيها « أن تستمر العلاقات بين البلدين مشوبة بروح الصداقة ، وأن لا يؤثر إلغاء اتفاقية ١٨٩٩ على استعداد حكومة صاحبة الجلالة البريطانية مساعدة حكومة الكويت إذا طلبت هذه المساعدة ... » وقد عرفت هذه المعاهدة بمعاهدة « المساعدة » التي اعتبرت بداية لاستقلال الكويت ، حيث اتجه الكويتيون بعد ذلك إلى استكمال التنظيمات الداخلية ، وتشكل مجلس تأسيسي وضع دستور الدولة ، وحولت الإدارات الحكومية إلى وزارات «وصدر الدستور الكويتي في نوفمبر ١٩٦٢ حيث نص على أن الكويت دولة عربية مستقلة كاملة السيادة وشعبها جزء من الأمة العربية ودينها الإسلام ولغتها الرسمية العربية والحكم وراثي في ذرية الشيخ مبارك». ومنذ ذلك الوقت عملت الحكومة الكويتية على السير في البلاد وفق تلك المبادئ ودخلت الكويت في حركة تنمية كبيرة جعلتها في مصاف الدول الحديثة، وفي الوقت نفسه دخلت الكويت في علاقات صداقة وتعاون مع عدد من الدول العربية والإسلامية والأجنبية ، كما وقعت في الوقت نفسه في خلافات سياسية معظمها حدودية مع جاراتها ، وبالذات في عدد من المشكلات مع العراق ، تلك الأزمات التي بلغت ذروتها عام ١٩٩٠م لتتسبب في الأزمة العراقية الكويتية التي عرفت بأزمة الخليج التي يبدو أنها قد أعادت الاستعمار المغلف إلى المنطقة من جديد حين أدخلت المنطقة بمرحلة تاريخية جديدة مكنت للقوى الكبرى وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية من فرض كامل هيمنتها على بلدان المنطقة .

والمزيد عن المعاهدات الكويتية والنصوص المقتبسة : انظر : عبد الرحمن يوسف بن حارب ، الخليج العربي والتطورات السياسية ١٩١٤ - ١٩٧١ ، دار الثقافة العربية ، الشارقة ( د . ت ) ، ص ٣٣ - ٥٣ .

(٢٩) انظر تفصيلات تاريخ آل خليفة في الكويت وهجرتهم إلى الزبارة وضمهم جزر البحرين في : عمر العمري ، التطور السياسي للبحرين ، ص ٥٧-٧٤ .

(٣٠) للاطلاع على النص العربي للمعاهدة انظر : عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم ، علاقة ساحل عمان ببريطانيا ، ص ٤٢٥ - ٤٢٧ .

(31) ( P. R. O. ), F. O. 371, 17825. Historical Memorandum On Bahrain .

(٣٢) انظر التفصيلات في عمر العمري ، التطور السياسي للبحرين ، ص ١٥٧ - ١٨١ .

(٣٣) انظر التفصيلات في المرجع السابق ، ص ١٨٢ - ٢٣٠ .

(٣٤) للاطلاع على ظروف عقد معاهدة الحماية مع البحرين ونصوص المعاهدة انظر :

( P. R. O. ), F. O. 371, 17825. Historical Memorandum On Bahrain

وانظر : ( I. O. R ) L - P & S20c 241, Precls Of Bahrain Affairs .

(٣٥) عند وفاة الشيخ عيسى بن علي عام ١٣٥١هـ / ١٩٣٢م خلفه على الحكم في البحرين ابنه الشيخ حمد الذي استمر إلى وفاته عام ١٣٦١هـ / ١٩٤٢م ، وخلال عهده بدأت البحرين بإنتاج وتصدير النفط بكميات تجارية ، وكان لذلك آثاره الكبيرة على نواحي الحياة وبالذات الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، كما شهد عهده بداية التحولات السياسية في المنطقة بتنامي قوة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على حساب بريطانيا ، ومن ذلك حصول أمريكا على حق استخدام البحرين قاعدة لقيادة أسطولها في الشرق الأوسط أثناء الحرب العالمية الثانية . وفي عام ١٣٦١هـ / ١٩٤٢م توفي الشيخ حمد فخلفه على الحكم ابنه الشيخ سلمان الذي أبعث المستشار البريطاني من

البحرين عام ١٣٧٧هـ - وبدأ يتطلع إلى استقلال البلاد ، ولكن ذلك لم يتم إلا في عهد خلفه الشيخ عيسى بن سلمان الذي تولى الحكم في أعقاب وفاة أبيه عام ١٣٨١هـ / ١٩٦١م ، فاتخذ عدداً من الخطوات العملية الدولية لإقناع بريطانيا بترك البلاد ونيل الاستقلال ، وتم للبحرين ذلك عام ١٣٩١هـ / ١٩٧١م على إثر استفتاء قامت به الأمم المتحدة لتتعلق البحرين بعد ذلك إلى مجال أرحب في البناء الداخلي وفي العلاقات السياسية والنشاط الدولي . وقد استمر الشيخ على رأس الحكم إلى أن وافته المنية في أواخر عام ١٤١٩هـ - ليتسلم الحكم من بعده ابنه وولي عهده الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الذي يعمل على مواصلة دور والده في قيادة البلاد في خطوات التنمية الشاملة على مختلف الأصعدة .

للمزيد عن تاريخ البحرين خلال هذه الفترة انظر : أمل إبراهيم الزيناني ، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٧م ، ص ٢٦٣ - ٢٧١ .

وانظر : حسن موسى ، البحرين بين النضال الوطني والديموقراطية ١٩٢٠ - ١٩٨١م ، الطبعة الأولى ١٩٨٧م ، ص ٢٨ - ٣٧ .

(٣٦) انظر تفصيلات ذلك في : عمر العمري ، التطور السياسي ، ص ٢١٦ ، ٢١٧ .

(٣٧) للمزيد انظر : Historical : 17825 , F. O. 371 , ( P. R. O ) Memorandum On Bahrain . وانظر : وثائق التاريخ القطري (٢) من الوثائق البريطانية والعثمانية ١٨٦٨ - ١٩٤٩م ، إعداد قسم الوثائق بمكتب الأمير ، الدوحة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م ، ص ٩ - ١١ .

(٣٨) انظر تفصيلات ذلك في : عمر العمري ، التطور السياسي ، ص ٢١٤ - ٢٢٦ .

(٢٩) عبد العزيز المنصور ، التطور السياسي لقطر في الفترة ١٨٦٨ - ١٩١٦م ، منشورات دار ذات السلاسل ، الكويت ١٤٠٠هـ ، ص ٢٥ .

(٤٠) يصف الدكتور عبد العزيز المنصور ، وهو أحد المتخصصين في تاريخ قطر عهد الشيخ عبد الله بقوله : « كان الشيخ عبد الله معروفاً بعلاقاته الطيبة مع بريطانيا وقد استمرت هذه العلاقات الطيبة طوال الحرب العالمية الأولى ، ولقد منح بعد انتهاء الحرب وساماً بريطانياً ... ولعل أهم الأحداث التي شهدتها قطر في عهد الشيخ عبد الله والتي كان لها أبلغ الأثر في التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للإمارة هو اكتشاف النفط الذي نقل قطر من عهد إلى عهد بينهما بون شاسع . وبشكل عام يمكننا القول بأن الشيخ عبد الله بدأ حكمه والمجتمع القطري يعيش حياته التقليدية القائمة أساساً على الغوص وحياة البادية ، وانتهى حكمه وقد وضعت قطر قدميها على عتبات عهد جديد عهد النفط بكل آثاره العميقة » . انظر عبد العزيز المنصور التطور السياسي لقطر ١٩١٦ - ١٩٤٩ ، منشورات دار ذات السلاسل ، الكويت ١٩٧٩م ، ص ١٢ .

(٤١) للمزيد انظر : وثائق التاريخ القطري (٢) من الوثائق البريطانية والعثمانية ١٨٦٨ هـ - ١٩٤٩م ، إعداد قسم الوثائق بمكتب الأمير ، ص ١٦ - ١٩ .

(٤٢) استمر الشيخ عبد الله في الحكم إلى عام ١٣٦٩هـ / ١٩٤٩م حينما اعتلت صحته فتنازل لابنه علي الذي حدث في عهده زيادة هائلة في البترول نتج عنها ارتفاع في مستوى المعيشة وزيادة في العمران . وظل الشيخ علي حاكماً إلى عام ١٣٨٠هـ ، حينما اضطر للتنازل عن الحكم لابنه أحمد ، كما عين الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ولياً للعهد ونائباً للحاكم الجديد . وفي عام ١٣٩١هـ أعلن استقلال قطر عن الحماية البريطانية ، كما دخل الاثنان في تنافس على السلطة انتهى بانفراد الشيخ خليفة بالسلطة وتولى الحكم في عام ١٣٩٢هـ واستمر الشيخ حمد في الحكم إلى عام ١٤١٦هـ حينما قام عليه

ابنه الشيخ خليفة بن حمد بحركة اضطر فيها الشيخ حمد إلى مغادرة البلاد وتولى بموجبها ابنه مقاليد السلطة وحكم البلاد حيث لازال كذلك .  
للمزيد انظر : إسماعيل ياغي ومحمود شاکر ، تاريخ العالم الإسلامی ، ج ١ ، ص ٦٢ .

(٤٣) عبد العزيز محمد الشناوی ، المراحل الأولى للوجود البرتغالی فی شرقی الجزيرة العربية ، من البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات شرق الجزيرة العربية ، قطر ١٩٧٦م ، ج ٢ ، ص ٦١٥ .

(٤٤) أحمد العناني ، البرتغاليون فی البحرين وما حولها خلال القرنين السادس والسابع عشر ، البحرين ١٩٨٣م ، المجموعة ١ ، ص ٧٧ ، ٧٨ .

(٤٥) عبد العزيز الشناوی ، المراحل الأولى ، ص ٦١٦ .

(46) Donald Hawley, Trucial States, London 1970, pp. 68 - 71 .

(٤٧) عن هرمز وأهميتها والوجود البرتغالی انظر : إبراهيم بشمی ، مملكة هرمز الفقاعة الذهبية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الأيام ، البحرين ، ص ٢٨ - ٣٤ .

(٤٨) أحمد بوشرب ، مساهمة المصادر والوثائق البرتغالية فی كتابة تاريخ البحرين خلال النصف الأول من القرن السادس عشر ، من البحوث المقدمة إلى مؤتمر البحرين عبر للتاريخ ، البحرين ١٩٨٣م ، المجموعة الأولى ، ص ١٢١ .

(49) Donald Hawley, The Trucial States, p. 73 .

(٥٠) للمزيد عن جهاد المماليك ضد البرتغاليين انظر : نوال حمزه الصيرفي ، النفوذ البرتغالی فی الخليج العربي فی القرن العاشر الهجري / السادس عشر الميلادي ، مطبوعات داره الملك عبد العزيز ، الرياض ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م ، ص ١٠٢ - ١١١ .

(51) Donald Hawley, The Trucial States, p. 73 .

- (٥٢) صالح أوزبران ، الأتراك العثمانيون والبرتغاليون فى الخليج العربى ، ترجمة وتعليق عبد الجبار ناجى ، منشورات مركز دراسات الخليج العربى ، البصرة ١٩٧٩م ، ص٥٢ ، ٥٣ .
- (٥٣) لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخى ، ج ١ ، ص١٨ - ٢٢ .
- (٥٤) فالج حنظل ، العرب والبرتغال فى التاريخ ٩٣ - ١١٣٤هـ / ٧١١ - ١٧٢٠م ، منشورات المجمع الثقافى ، أبو ظبى ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م ، ص٤٨٩ - ٤٩٧ .
- (٥٥) حسن أحمد إبراهيم ، المطامع الأوربية فى الخليج من مطلع القرن السادس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر ، من البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات شرق الجزيرة العربية ، قطر ١٩٧٦م . ج ٢ ، ص٨٩٥ .
- (56) B. J. Slot, The Dutch East India Company, From Collection Papers Submitted to Bahrain Through The Ages Conference, Bahrian 1983, Part 1, p. 252.
- (٥٧) حسن إبراهيم ، المطامع الأوربية ... ، ص ٨٩٥ .
- (58) Donald Hawley, The Trucial States, p. 76.
- (٥٩) لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخى ، ج ١ ، ص ٦٩ .
- (60) Donald Hawley, The Trucial States , p. 76.
- (61) Arnold Wilson, The Persian Gulf, London 1959, p. 164.
- (62) Arnold Wilson, The Persian Gulf, pp.167-168.
- (٦٣) مصطفى عقيل الخطيب ، التنافس الدولى فى الخليج ١٦٢٢ - ١٧٦٣ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ص ١٧٦ ، ١٧٧ .
- (٦٤) المرجع السابق ، ص ١٧٨ ، ١٧٩ .
- (٦٥) لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخى ، ج ١ ، ص ١١٤ .
- (٦٦) مصطفى النجار ومحمد وصفى أبو مغلى ، جزيرة خارج من جزر الخليج العربى ، منشورات مركز دراسات الخليج ، البصرة ١٩٨٣م ، ص ١٥ - ٣٨ .
- (٦٧) لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخى ج ١ ، ص ٢٤٥ .
- وانظر : مصطفى النجار ، ومحمد أبو مغلى ، جزيرة خارج ، ص ٤٢ .

- (٦٨) صالح محمد العابد ، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج ١٧٩٨ - ١٨١٠م ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٩م ، ص ٣٥ .
- (٦٩) مصطفى الخطيب ، التنافس الدولي ، ص ٢٤٤ .
- (٧٠) لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج ١ ، ص ٨٠ .
- (٧١) صالح العابد ، موقف بريطانيا ، ص ٣٦ .
- (٧٢) لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج ١ ، ص ١١٩ .
- (٧٣) المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢١٩ .
- (٧٤) مصطفى الخطيب ، التنافس الدولي ، ص ٢٥٢ ، ٢٥٣ .
- (٧٥) مارتفيل اوتركوسيه ، النشاط الفرنسي في البصرة ١٧٣٩ - ١٧٤٥ ، ترجمة مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ١٩٨٠م ، ص ١٠ - ١٦ .
- وقد كان مارتفيل هذا هو أول قنصل في البصرة ، وكان يشرف عليها مع بندر عباس التي لم يكن يعالج أموراً بصورة مباشرة حيث كان يستدعي الإبحار بينهما حوالي خمسة عشر يوماً . انظر : مارتفيل ، ص ٤١ .
- (٧٦) مصطفى الخطيب ، التنافس الدولي ، ص ٢٥٧ .
- (٧٧) قدرى قلجى ، الخليج العربي ، بيروت ١٩٦٥م ، ص ٣٨٩ .
- (٧٨) لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج ١ ، ص ١٦٨ - ١٧٨ .
- (٧٩) قدرى قلجى ، الخليج العربي ، ص ٦٩ ، ٧٠ .
- (٨٠) المرجع السابق ، ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ .
- (٨١) لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج ١ ، ص ٢٤٦ .
- (٨٢) صالح العابد ، موقف بريطانيا ، ص ٦٩ ، ٧٠ .
- (٨٣) قدرى قلجى ، الخليج العربي ، ص ٣٩١ .
- (٨٤) صلاح العقاد ، الاستعمار في الخليج الفارسي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٦م ، ص ٣٢ .



(٨٥) صلاح العقاد ، التيارات السياسية فى الخليج العربى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٤م ، ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٨٦) جمال زكريا قاسم ، دولة بوسعيد فى عمان وشرق أفريقيا ١٧٤١ .  
١٨٦١ ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ص ١٠٧ .

(٨٧) جون كيلي ، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ - ١٨٧٠ ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، وزارة التراث القومى والثقافة ، عمان ١٩٧٩م ، ج ١ ، ص ٩٤ .

(٨٨) العقاد ، الاستعمار ، ص ٣٥ .

(٨٩) المرجع السابق نفسه .

(٩٠) لوريمر ، دليل الخليج ، التاريخى ، ج ١ ، ٢٣ .

(91) Hurewitz, J. C., The Middle East & North Africa In World Politics, A Documanary Record, Vol. 1, European Expnsion 1535-1914, London 1975, p. 5.

(92) Kaye, John William, The Administration of the East India Company, London 1853, pp. 109-111.

(٩٣) لوريمر ، دليل الخليج ، التاريخى ، ج ١ ، ص ٢٣ .

وانظر : مصطفى الخطيب ، التنافس الدولى ، ص ١٣٢ .

(٩٤) لوريمر ، دليل الخليج ، التاريخى ، ج ٣ ، ص ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ .

(95) Tuson, Penlop, The Records of the British Residency & Agencies in the Persian Gulf ( I. O. R. ) London, 1979, p. 173.

(٩٦) صلاح العقاد ، التيارات السياسية فى الخليج العربى ، ص ٣٥ ، ٦٣ .

(٩٧) عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم ، السلام البريطانى فى الخليج العربى ١٨٩٩ - ١٩٤٧ ، دار المريخ ، الرياض ١٤٠٢هـ ، ص ٥٧ .

(٩٨) عمر العمري ، التطور السياسى للبحرين ، ص ٢٧٤ .

(٩٩) للمزيد عن الدور الحربى للبحرية البريطانية فى صراع القوى فى الخليج انظر:

Omer Al-Omery, The Resident in the Gulf : British Power in Transition.

(100) Penelope Tuson The Records of the British Residency & Agencies in the Persian Gulf ( I. O. R. ) London, 1979, p. 1,2.

(١٠١) عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم ، حكومة الهند البريطانية والإدارة فى الخليج العربى ١٨٥٨-١٩٤٧م ، دار المريخ الرياض ، ص١٣٥ .

(١٠٢) للمزيد عن التنظيمات الإدارية فى الخليج انظر بعض الدراسات الخاصة بذلك مثل : عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم ، حكومة الهند البريطانية والإدارة فى الخليج العربى . وانظر دراسة للباحث :

Omer Al-Omery, The Resident in the Gulf : British Power in Transition 1858-1872, Ph.D Thesis, Department of History, University of Essex, May 1989.

وانظر كذلك دراسة أخرى للباحث بعنوان ، كتابات المبعوثين الأجانب مصدراً لتاريخ الخليج دراسة فى النموذج البريطانى من خلال سجلات المقيم البريطانى فى الخليج ، الرياض ١٤١٧هـ .

(١٠٣) للمزيد عن الصراع بين عمان والبحرين والموقف البريطانى منه انظر : عمر العمرى ، التطور السياسى للبحرين ، ص٧٧ - ١٠٥ .

(١٠٤) عن انفصال زنجبار وعمان ودور بريطانيا فى ذلك انظر : بدر الدين عباس الخصوصى ، دراسات فى تاريخ الخليج العربى ، ج ٢ ، ذات السلاسل ، الكويت ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م ، ص١٥ - ٣٤ .

(١٠٥) للمزيد عن هذا الموضوع وعن المعاهدات بين بريطانيا والبحرين وظروف عقدها انظر : عمر العمرى ، التطور السياسى للبحرين ، ص٢٠٧ ، ٢٢٣ ، ٢٩١ ، ٣١٧ ،

(١٠٦) عن انسلاخ قطر عن البحرين ودور بريطانيا فى ذلك انظر : المرجع السابق ، ص٢١٤ - ٢٣١ .

(١٠٧) للمزيد عن الموقف العثمانى فى الخليج انظر : عمر العمرى ، التطور السياسى ، ص٢٧٣ - ٢٧٧ .

- (١٠٨) للمزيد عن هذه المعاهدة وظروف عقدها انظر : المرجع السابق ، ص ٢٨١ - ٣٩٤ .
- (١٠٩) لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج ٢ ، ص ٨٢٢ ، وللإطلاع على النص العربي لمعاهدة الحماية البريطانية مع عمان انظر : لوريمر ، ج ٢ ، ملحق رقم (٤) ص ٩٦٢ ، ٩٦٣ .
- (١١٠) المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١١٢٠ ، وللإطلاع على النص العربي لمعاهدة الحماية البريطانية مع عمان انظر : المصدر نفسه ، ج ٢ ، ملحق رقم (٨) ص ١١٩٣ ، ١١٩٤ .
- (١١١) للمزيد عن الوضع في البحرين في ظل الحماية البريطانية انظر : أمل الزياتي ، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق الدولي ، ص ٧٩ - ١٠٦ .
- (١١٢) للمزيد عن معاهدة الحماية البريطانية مع الكويت انظر : أحمد أبو حاكمه ، تاريخ الكويت ، الملحق رقم ٤ ، المعاهدات والمقاولات البحارية فيما بين حاكم الكويت والدولة البهية القيصرية ، ص ٤٠٨ .
- (١١٣) المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .
- (١١٤) ميمونة الخليفة الصباح ، الكويت في ظل الحماية البريطانية ، ص ٣١٥ - ٣٢٥ .
- (١١٥) عبد الرحمن يوسف بن حارب ، الخليج العربي والتطورات السياسية ، ص ٣٣ ، ٥٣ .
- (١١٦) للإطلاع على كامل النص العربي والنص الإنجليزي لمعاهدة الحماية مع قطر انظر : وثائق التاريخ القطري (٢) من الوثائق البريطانية والعثمانية ١٨٦٨ - ١٩٤٩ م ، إعداد قسم الوثائق بمكتب الأمير ، الدوحة ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م ، ص ١٢ - ١٧ ، ٢٢١ - ٢٢٧ .

- (١١٧) أمل الزينى ، البحرين بين الاستقلال السياسى والانطلاق الدولى ، ص١٩٤ .
- (١١٨) المرجع السابق ، ص١٩٣ .
- (١١٩) المرجع السابق ، ص١٩٥ .
- (١٢٠) محمد حسن العيدروس ، دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستعمار إلى الاستقلال ، ذات السلاسل ، الكويت ١٤٠٩هـ ، ص٢١٠ .
- (١٢١) المرجع السابق ، ص٢١٢ .
- (١٢٢) المرجع السابق ، ص٢١٥ - ٢٢٥ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ .
- (١٢٣) للمزيد عن تاريخ المجلس وظروف تأسيسه انظر : عبد الله بشارة ، مجلس التعاون : أهدافه ، ظروف نشأته ومستقبله ، الرياض ١٩٨٩م ، ص١-١٥ .

## قائمة المصادر والمراجع

أولاً : مصادر ومراجع باللغة العربية :

- إبراهيم بشمي ، مملكة هرمز .. الفقاعة الذهبية ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الأيام، البحرين ( د . ت ) .
- أحمد مصطفى أبو حاكمه ، تاريخ الكويت الحديث ١١٦٣ - ١٣٨٥هـ / ١٧٥٠ - ١٩٦٥ م ، الطبعة الأولى ، ذات السلاسل الكويت .
- أحمد بوشرب ، مساهمة المصادر والوثائق البرتغالية في كتابة تاريخ البحرين خلال النصف الأول من القرن السادس عشر ، من البحوث المقدمة إلى مؤتمر البحرين عبر التاريخ ، البحرين ١٩٨٣ م .
- أحمد العناني ، البرتغاليون في البحرين وما حولها خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، البحرين ١٩٨٣ م ، المجموعة ١ .
- إسماعيل ياغى ، ومحمد ياغى ، ومحمد شاكر ، تاريخ العالم الإسلامى الحديث والمعاصر ٨٩٧ - ١٤٠٠هـ ، الجزء الأول ، الجناح الأسيوى .
- أمل إبراهيم الزياتى ، البحرين بين الاستقلال السياسى والانطلاق الدولى ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٧ م .
- اف سى ولكنسون ، عمان تاريخاً وعلماء ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، وزارة التراث القومى ، سلطنة عمان ، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م .
- بدر الدين عباس الخصوصى ، دراسات في تاريخ الخليج العربى ، ج ٢ ، ذات السلاسل ، الكويت ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨ م .

- حسن أحمد إبراهيم ، المطامع الأوربية في الخليج من مطلع القرن السادس عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر ، من البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات شرق الجزيرة العربية ، قطر ١٩٧٦ م .
- حسن موسى ، البحرين بين النضال الوطني والديموقراطية ١٩٢٠ - ١٩٨١ م ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ م .
- حميد بن محمد رزيق ، سيرة السيد الهمام سعيد بن سلطان ابن الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدى اليمنى الأزدي ، تحقيق عبد المنعم عامر ومحمد مرسى ، منشورات وزارة التراث القومى ، سلطنة عمان ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ م .
- حميد بن محمد بن رزيق ، الفتح المبين في سيرة السادة البوسعديين ، تحقيق عبد المنعم عامر ومحمد مرسى ، منشورات وزارة التراث القومى ، سلطنة عمان ، ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧ م .
- ج . ج . لوريمر ، دليل الخليج ، ترجمة قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر ، طبع على نفقة الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر ، مطابع على بن على ، الدوحة ( ب . ت ) .
- جمال زكريا قاسم ، دولة بوسعيد في عمان وشرق أفريقيا ١٧٤١ - ١٨٦١ ، مكتبة القاهرة الحديثة .
- جون كيلى ، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ - ١٨٧٠ ، ترجمة محمد أمين عبد الله ، وزارة التراث القومى والثقافة ، عمان ١٩٧٩ م .
- رودلف سعيد روت ، سلطنة عمان خلال حكم السيد سعيد بن سلطان ١٧٩١ - ١٨٥٦ ، ترجمة عبد المجيد القيسى ، منشورات مركز دراسات الخليج العربى ، جامعة البصرة ١٩٨٣ م .

- سالم بن حمود السيابي ، عمان عبر التاريخ ، أربعة أجزاء ، منشورات وزارة التراث القومي ، سلطنة عمان ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م .
- سليمان بن أحمد بن أيوب ، المعجم الكبير ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل ١٤٠٤ / ١٩٨٣ .
- سمير محمد علي ابوياسين ، العلاقات العمانية البريطانية ١٧٩٨ - ١٨٥٦ ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ١٩٨١م .
- صالح اوزيران ، الاتراك العثمانيون والبرتغاليون في الخليج العربي ، ترجمة وتعليق عبد الجبار ناجي ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ١٩٧٩م .
- صالح محمد العابد ، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج ١٧٩٨ - ١٨١٠م ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٧٩م .
- صلاح العقاد ، الاستعمار في الخليج الفارسي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٦م .
- صلاح العقاد ، التيارات السياسية في الخليج العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ١٩٧٤م .
- عبد الرحمن يوسف بن حارب ، الخليج العربي والتطورات السياسية ١٩١٤ - ١٩٧١ ، دار الثقافة العربية ، الشارقة ( د . ت . ) .
- عبد العزيز المنصور ، التطور السياسي لقطر في الفترة ١٨٦٨ - ١٩١٦م ، منشورات دار ذات السلاسل ، الكويت ١٤٠٠هـ .
- عبد العزيز المنصور ، التطور السياسي لقطر ١٩١٦ - ١٩٤٩ ، منشورات دار ذات السلاسل ، الكويت ١٩٧٩م .

- عبد العزيز محمد الشناوى ، المراحل الأولى للوجود البرتغالى فى شرقى الجزيرة العربية ، من البحوث المقدمة إلى مؤتمر دراسات شرق الجزيرة العربية ، قطر ١٩٧٦ م .
- عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم ، السلام البريطانى فى الخليج العربى ١٨٩٩ - ١٩٤٧ ، دار المريخ ، الرياضى ١٤٠٢هـ .
- عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم ، حكومة الهند البريطانية والإدارة فى الخليج العربى ١٨٥٨ - ١٩٤٧ م ، دار المريخ الرياض .
- عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم ، علاقة ساحل عمان ببريطانيا ، مطبوعات دار الملك عبد العزيز ، الرياض ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢ م .
- عبد العزيز الرشيد ، تاريخ الكويت ، وضع حواشيه وأشرف عليه يعقوب عبد العزيز الرشيد ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت ( ب . ت . ) .
- عبد الله بشاره ، مجلس التعاون ؛ أهدافه ، ظروف نشأته ومستقبله ، الرياض ١٩٨٩ م .
- عبد الله آل خليفة وعلى أبا حسين ، من تاريخ العتوب فى القرن الثامن عشر ، بحث مقدم إلى مؤتمر البحرين عبر التاريخ ١٩٨٣ م ، المجموعة الأولى .
- عثمان بن سند ، سباتك المسجد فى أخبار أحمد بنجل رزق الأسعد ، بومباى ١٣١٥هـ .
- عمر بن صالح العمرى ، التطور السياسى للبحرين ، ١٢١٥ - ١٣٠٩هـ / ١٨٠٠ - ١٨٩٢ م ، الطبعة الأولى ، مطابع دار الفكر بيروت ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦ م .



- عمر بن صالح العمرى ، أوراق المبعوثين الأجانب مصدرا لتاريخ دراسة في النموذج البريطاني من خلال سجلات المقيم البريطاني في الخليج ، الرياض ١٤١٧هـ .
- فالخ حنظل ، العرب والبرتغال في التاريخ ٩٣-١١٣٤هـ / ٧١١-١٧٢٠م ، منشورات الجمع الثقافي ، أبو ظبي ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- فينزور ، تاريخ السيد سعيد سلطان عمان ، ترجمة الدكتور محمود فاضل ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ١٩٨٨م .
- قسم الوثائق بمكتب الأمير ، وثائق التاريخ القطري ( ٢ ) من الوثائق البريطانية والعثمانية ١٨٦٨ - ١٩٤٩ ، الدوحة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- مارتنفيل اوتركوسيه ، النشاط الفرنسى في البصرة ١٧٣٩ - ١٧٤٥ ، ترجمة مركز دراسات الخليج العربى ، البصرة ١٩٨٠م .
- محمد حسن العيدروس ، دولة الإمارات العربية المتحدة من الاستعمار إلى الاستقلال ، ذات السلاسل ، الكويت ١٤٠٩هـ .
- مصطفى عقيل الخطيب ، التنافس الدولى في الخليج ١٦٢٢ - ١٧٦٣ ، المكتبة العصرية ، بيروت .
- مصطفى النجار ومحمد وصفى أبو مغلى ، جزيرة خارج من جزر الخليج العربى ، منشورات مركز دراسات الخليج ، البصرة ١٩٨٣م .
- ميمونة الخليفة الصباح ، الكويت في ظل الحماية البريطانية ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- نوال حمزة الصيرفى ، النفوذ البرتغالى في الخليج العربى في القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى ، مطبوعات دار الملك عبد العزيز ، الرياض ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .

- وزارة الإعلام والثقافة في سلطنة عمان ، عمان وتاريخها البحري ، مسقط

. ١٩٧٩ م

مصادر ومراجع باللغة الإنجليزية :

- ( P. R. O ) , F . O . 371 , 17825 . Historical Memorandum On Bahrain.
- ( I. O. R ) L - P & S20c 241, Precls Of Bahrain Affairs .
- ( I. O. R ) , L - P& S20 C248, Precis Of Correspondence Regarding Affairs Of the Persian Gulf .
- Arnold Wilson , The Persian Gulf , London 1959 .
- Ahmed Hamoud Almaamiry , Oman And East Africa 3rd ed , New Delhi, 1985.
- B . J . Slot , The Dutch East India Company , From Collection Papers Submitted to Bahrain Through The Ages Conference , Bahrian 1983, Part 1 .
- Donald Hawley, The Trucial States , London 1970 .
- Hurewitz, J. C. , The Middle East & North Africa In World Politics , A Documanary record, Vol. 1, European Expnsion 1535-1914, London 1975.
- Kaye, John William, The Administration of the East India Company, London 1853.
- Omer Al-Omery, The Resident in the Gulf : British Power in Transition 1858-1872, Ph.D Thesis, Department of History, University of Essex, May 1989.
- Penelope Tuson, The Records of the British Residency & Agencies in the Persian Gulf ( I. O. R. ) London, 1979.
- Tuson, Penlop, The Records of the British Residency & Agencies in the Persian Gulf ( I. O. R. ) London, 1979.